الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

الآثار المحتملة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات

إعداد الطالب:

نور الدين بله باسي

تحت إشراف الأستاذة:

زكية محلوس

لجنة المناقشة

عـلي ذهـب	**أستاذ مساعد**	**رئيسـا**
زكيـة محلوس	**أستاذ محاضـر**	**مشرفا ومقررا**
آمال بوسواك	**أستاذ مساعـد**	**مناقشـا**

السنة الجامعية: 2015/2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

الآثار المحتملة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات

إعداد الطالب:

نور الدين بله باسي

تحت إشراف الأستاذة:

زكية محلوس

لجنة المناقشة

عـلي ذهـب	**أستاذ مساعد**	**رئيسـا**
زكيـة محلوس	**أستاذ محاضـر**	**مشرفا ومقررا**
آمال بوسواك	**أستاذ مساعـد**	**مناقشـا**

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَۗ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٞ ٢٨ ﴾ سورة فاطر 28 .

الإهـــداء

الى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب الى كل من كلت انامله ليقدم

لنا لحظة سعادة

الى كل من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

الى القلب الكبير (والدي العزيز)

الى من أرضعتني الحب و الحنان الى رمز الحب و بلسم الشفاء

الى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)

إلى كل إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه

إلى كل الأقارب

إلى رفقاء الدرب

إلى روح جدي : نصر رحمه الله

شكر وعرفان

ففز بالعلم تعش به حياً أبداً الناس موتى وأهل العلم أحياء

مصداقاً لقوله : ﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ ابراهيم – 7 .

اتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذتي المشرفة "زكية محلوس" التي تكرَّمت عليَّ بتوجيهاتها العلمية ولم تبخل عليَّ بعلمها ووقتها وجهدها فجزاها الله على كل ما قدمته .

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد ومن بينهم الأستاذ الفاضل "تامه جلال" .

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى كل طلبة سنة ثانية ماستر

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
التشكرات	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	III
المقدمة	أ-د
الفصل الأول :مدخل إلى المنظمة العالمية للتجارة وميزان المدفوعات	
تمهيد	12
المبحث الأول : الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية للتجارة العالمية الغات	13
المطلب الأول: نشأة وأهداف ومبادئ تطور الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات	13
المطلب الثاني : أهم جوالات ي إطار اتفاقية العامة لتعرفه الجمركية والتجارة	17
المطلب الثالث: أسباب الانتقال من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة	20
المبحث الثاني : المنظمة العالمية للتجارة OMC	21
المطلب الأول: نشأة ومبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة	21
المطلب الثاني: الإطار الهيكلي التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	25
المطلب الثالث: الفروق الأساسية بين الغات والمنظمة العالمية للتجارة	27
المبحث الثالث: ماهية ميزان المدفوعات	28
المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات	29
المطلب الثاني : عناصر ميزان المدفوعات	29
المطلب الثالث : خصائص ميزان المدفوعات	32
المبحث الرابع: توازن ميزان المدفوعات وطرق التسوية اختلالاته	32
المطلب الأول: توازن واختلال ميزان المدفوعات	33
المطلب الثاني :تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات	36
المطلب الثالث: التدابير الخاصة بتحرير ميزان المدفوعات	40
خلاصة الفصل الأول	41

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات الجزائري في ظل مساعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد 44

المبحث الأول : الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة 45

المطلب الأول: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة 45

المطلب الثاني: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة 47

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجهها الجزائر حول الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. 51

المبحث الثاني: تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري 51

الطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري 51

المطلب الثاني : تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال التسعينيات 53

المطلب الثالث : تطور ميزان المدفوعات الجزائري من سنة 2000 إلى 2013 59

المبحث الثالث : الآثار المحتملة على ميزان المدفوعات الجزائري 64

المطلب الأول: مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات 65

المطلب الثاني :الآثار الإيجابية لميزان المدفوعات الجزائري بعد الانضمام للمنظمة 65

المطلب الثالث: الآثار السلبية لميزان المدفوعات الجزائري بعد الانضمام للمنظمة 66

المبحث الرابع: استراتيجية الجزائر نحو التقليل من الآثار السلبية والزيادة في تحسين اقتصادياتها 67

المطلب الأول: تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات 68

المطلب الثاني: السعي إلى تفعيل التكامل العربي للتجارة البينية 68

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان لتنمية 69

خلاصة الفصل الثاني 71

خاتمة 72

قائمة المصادر والمراجع 77

قائمة المختصرات والرموز 80

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01) : تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصدته خلال التسعينيات	54
الجدول رقم (02) : تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2010	60
الجدول رقم (03) : تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2011-2013	62

فهرس الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي للمنضمة العالمية للتجارة	27
الشكل رقم (02) : تطور رصيد ميزان العمليات الجارية خلال السنوات 1990-1999	57
الشكل رقم (03) : تطور رصيد حساب رأس المال خلال السنوات 1990-1999	58
الشكل رقم (04) : تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال السنوات 1990-1999	59
الشكل رقم (05) : تطور ميزان المدفوعات بالمحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة 2000-2013	64

الملخص :

تناولنا في هذا البحث المتواضع إنشاء وقيام المنظمة العالمية للتجارة والتي اضطلعت بمهمة تنظيم و تأطير العلاقات التجارية الدولية حيث أن هذه المنظمة لديها أحكام خاصة بالدول النامية وحديث الانضمام إليها أصبح من أولوياتها لأنها تقدم لها المشورة والمساعدة لتخطي الاختلالات التي قد تصيب اقتصادياتها خاصة ما يتعلق منها بميزان المدفوعات .

وميزان المدفوعات الجزائري رغم تطور أرصدته منذ بداية التسعينيات إلا انه ظل ضعيف وذلك لتبعية الكبيرة لقطاع المحروقات وتأثر بأسعار النفط ،وببلوغ عدد أعضاء المنظمة العالمية للتجارة 160 عضو واستئثارهم بالقسم الأكبر من التجارة الدولية ولإكمال الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي صار الانضمام إليها حتمية من اجل الاستفادة من المزايا والحقوق المتاحة داخلها ، والجزائر على غرارها من الدول الأخرى تسعى لانضمام إلى هذه المنظمة الشيء الذي يؤثر على ميزان مدفوعاتها بالسلب والإيجاب ولتقليل من هذه الآثار السلبية على الجزائر وضع استراتيجيات لتحسين اقتصادها كتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: المنظمة العالمية للتجارة، ميزان المدفوعات ،الجزائر

Summary :

We ate in this research modest establishment of the World Trade Organization, which has undertaken the task of organizing and framing international trade relations as this organization has special provisions for developing countries and modern acceding to become a priority because they provide them with advice and assistance to overcome the imbalances that may affect their economies, especially with regard to the balance Payments.

And the balance of the Algerian payments despite the evolution of its assets since the beginning of the nineties, but he remained weak and that large dependence of the hydrocarbon sector and the impact of oil prices, and to reach the number of members of the World Trade Organization 160 member Astitharhm the bulk of international trade and to complete the third leg of the global economic system became acceding to the inevitable in order to take advantage of benefits and rights available within them, and Algeria on Grarha from other countries seeking to join the organization this thing that affects the balance of payments better and for worse and to reduce these negative effects on Algeria to develop strategies to improve the economy in terms of developing exports outside the hydrocarbon sector.

Key words: World Trade Organization, the balance of payments, Algeria

المقدمـــة

لقد شهد القرن العشرين العديد من التطورات في عدة مجالات من أهمها المجال الاقتصادي ويتضح ذلك في ظهور عددت تكتلات اقتصادية إقليمية وكل واحد منها كان يسعى إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي ،وسعيا لتنظيم المنافسة وضمان استفادة جميع الدول ظهرت عدة منظمات التي كان من بينها منظمة التجارة العالمية والتي اضطلعت بالعديد من المهام واهتمت بتحرير تجارة السلع والخدمات اقتناعا بأن الحرية في التعامل فيها تلعب دورا مهما في نمو ورخاء الاقتصاد العالمي بحيث تم الإنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ولكنه تم الإخفاق في إنشاء منظمة دولية للتجارة وتم التوصل إلى ما يعرف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وتجارة ألغات(GATT)،التي انعقدت في جنيف في 30 أكتوبر 1947 وأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول في أوائل 1948 .

لقد قامت الغات منذ نشأتها بعقد عدد من الجولات التفاوضية بهدف تصفية الأجواء التجارية الدولية التي بلغ عددها ثماني جولات ،أولها جولة جنيف 1947 وآخرها جولة الاورغواي 1986 وتمت المصادقة على نتائجها في مؤتمر مراكش في 15 افريل 1994 بالإعلان عن قيام المنظمة العالمية للتجارة .

ويمكن القول أن موضوع المنظمة العالمية للتجارة وميزان المدفوعات من المواضيع الهامة بحيث يعتبر اقتصاد الجزائر من بين الاقتصاديات التي تعاني من الاختلالات الكلية خاصة مع انهيار أسعار البترول ،الذي أدى إلى عجز ميزان المدفوعات بحيث بدأ تدارك الأوضاع خلال فترة التسعينات بسبب ارتفاع أسعار البترول ،وهذا يعني أنه سوف يكون للجزائر آثار سلبية وإيجابية على ميزان المدفوعات في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ومما سبق ذكره تتجلى لنا معالم الاشكالية التي سوف نحاول الاجابة عليها من خلال هذه المذكرة والتي يمكن صياغتها في اشكالية جوهرية على النحو التالي :

ماهي الآثار المحتملة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات ؟

وندرج ضمن هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- هل كان تحولا الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة حتمية اقتضتها معطيات تطور الاقتصاد العالمي، أم أن هذا التحول كان كوسيلة للحفاظ على مصالح الدول المتقدمة ؟
- ما هو ميزان المدفوعات وماهي خصائص ميزان المدفوعات الجزائري ؟
- ماهي الآثار الايجابية المحتملة الوقوع في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية على ميزان مدفوعاتها؟
- ماهي الآثار السلبية المحتملة الوقوع في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية على ميزان مدفوعاتها؟
- كيف يمكن للجزائر مواجهة الآثار السلبية وتعظيم الآثار الايجابية الناتجة من الانضمام؟

ومن خلال التساؤلات السالفة الذكر نطرح التساؤلات التالية :

فرضيات الموضوع :

- إن تحولا الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة كان كحتمية لابد منها باعتبار أن الغات ظهرت فقط لتكون كبديل للمنظمة العالمية للتجارة باعتبار هذه الأخيرة قد رفضت من طرف الكونغرس الأمريكي فالغات مجر اتفاقية تكون مؤقتة حتى وان طالت فترت عملها و يأتي بعد ذلك دور المنظمة العالمية للتجارة لحل المشاكل المنبثقة عن الغات في تحرير التجارة الخارجية .
- يعتبر ميزان المدفوعات المرآة الكاشفة للحالة الاقتصادية لكل دول العالم ،واهم خاصية لميزان المدفوعات الجزائري انه يعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية.
- هناك العديد من الآثار الايجابية الناتجة عن الانضمام والكفيلة بتحقيق نمو والرفاهية على ميزان المدفوعات.
- إن سلبيات الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة سوف تؤدي إلى إحداث العجز في ميزان المدفوعات.
- يمكن للجزائر مواجهة الآثار السلبية وتعظيم الآثار الايجابية الناتجة عن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات عن طريق تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي والتجارة البينية.
- **مبررات اختيارالموضوع :**
- الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية .
- يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة يستقطب كل المتخصصين والباحثين .
- معرفة مستقبل الاقتصاد الجزائري والدولة الجزائرية في حالة انخفاض أسعار البترول.

أهداف الموضوع :

يصبو هذا البحث بعد الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

- الكشف عن أهم الخلفيات التي كانت وراء زوال اتفاقية الغات وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة .
- تبيين أهمية ميزان المدفوعات وكذلك طرق علاج اختلالاته وفترة تطوره حسب الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر .
- وتكمن أهمية بحثنا هذا في التعرف على مسعى الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وأثرها على ميزان مدفوعاتها .

- **الدراسات السابقة:**

*حشماوي محمد ،الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في عصر العولمة الاقتصادية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ،الجزائر ،2006.

وتناولت الإشكالية التالية :ماهي أهم التطورات التي عرفتها التجارة الدولية عبر مراحل تطور النظام الاقتصادي من الدولة إلى العولمة ؟

والتي كانت من **نتائجها** ما يلي:

– تعزيز العمل جنوب جنوب عن طريق الشراكة والتكتلات الاقتصادية لمواجهة تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ولتحسين موقعها التفاوضي في المنظمات والهيئات العالمية .

– العمل على التقليل من التبعية للخارج واكتساب المزايا التنافسية للتصدير في بعض القطاعات المؤهلة لذلك للحول على موقع أفضل في نظام تقسيم العمل الدولي .

– المصادقة على نتائج جولة الأورغواي وما تعانيه من بث روح النظام العالمي الجديد لاستكمال أحد دعائمه الرئيسية بميلاد نظام تجاري عالمي جديد تحت إشراف وقيادة منظمة التجارة العالمية .

- **الإطار الزماني والمكاني للموضوع:**

تحددت دراسة موضوعنا من بداية التسعينيات من خلال دراسة تطور ميزان المدفوعات في الجزائر الى غاية 2013 .

المنهج المتبع :

تم الاعتماد على المنهج التاريخي خاصة عند التطرق على خلفية ظهور المنظمة العالمية للتجارة وعلى المنهج الوصفي التحليلي في الجانب المرتبط بالمنظمة وعلاقة الجزائر بها ،مع دراسة وصفية لميزان المدفوعات وكذلك تطرقنا للمنهج الاستنباطي وذلك من خلال الدراسة الاستشرافية للآثار الناتجة بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

صعوبات البحث :

تتمثل الصعوبات في قلة الدراسات التي تناولت الموضوع وبالتالي عدم إيجاد المراجع الكافية للدراسة مع ضيق الوقت المعد للبحث الشيء الذي أخذ منا الوقت الكثير مما استوجب الدقة والتحرز قصد انتقاء أفضل لما نراه اقرب للصحة ولا يناقض الواقع .

محتوى البحث :

لقد قمنا بهذا البحث وقسمناه إلى فصلين كالآتي :

- الفصل الأول تناولنا فيه مدخل إلى المنظمة العالمية للتجارة وميزان المدفوعات،حيث قسمناه إلى أربعة مباحث . المبحث الأول تناولنا فيه الاتفاقية العامة للتعريفةالجمركية والتجارة . والمبحث الثاني تناولنا فيه المنظمة العالمية للتجارة . والمبحث الثالث كان على معرفة وميزان المدفوعات وعناصره .أما المبحث الرابع فتطرقنا فيه إلى توازن ميزان المدفوعات وطرق تسوية اختلالاته.
- الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى ميزان المدفوعات الجزائري في ظل مساعي الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة من خلال أربعة مباحث ،فالأول تعرفنا فيه على علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة . أما الثاني فتناولنا فيه تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري من 2000الى2013 . وكان المبحث الثالث على الآثار المتوقعة الحدوث في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ودرسنا في المبحث الرابع إستراتيجية الجزائر نحو الحد من للآثار السلبية المتوقع حدوثها على اقتصادها .

الفصل الأول

مدخل إلى المنظمة العالمية للتجارة وميزان المدفوعات

تمهيد :

بعد الحرب العالمية الثانية عرف العالم العديد من التكتلات الاقتصادية من اجل تحرير التجارة الخارجية وازالة كافة العوائق التي تؤثر على حركية وانسياب السلع والخدمات ويتبين ذلك من خلال بروتون- وودز الذي تمخض عنه كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ولقد عمل هذا النظام بالتخلي على ميثاق هافانا نهائيا والاكتفاء بالاتفاقية العامة للتعريفات وتجارة الجات التي تمت المصادقة عليها في اكتوبر 1948 من قبل 23 دولة ، وظلت هذه الاتفاقية تنظم بعض الجوانب من العلاقات التجارية الى غاية انشاء المنظمة العالمية سنة 1995 عن طريق عدة جولات ومفاوضات ، آخرها جولة الاورغواي التي كانت من نتائجها ميلاد المنظمة العالمية للتجارة بمراكش بالمغرب سنة 1994 .

وبما أن العلاقات الاقتصادية التبادلية القائمة بين الدول وبقية العالم الخارجي ينتج عنها استحقاقات مالية ونقدية يتعين تسويتها عاجلا أو آجلا لذلك تقوم الدولة بصفة دورية باء عداد سجل وافي يبين لها جميع حقوقها وديونها الناشئة عن علاقاتها الاقتصادية الدولية فضلا عن علاقاتها بالمقيمين لديها وغير المقيمين خلال فترة زمنية مما يمكنها من إظهار الموقف الخارجي لاقتصادها الوطني هذا السجل يعرف بميزان المدفوعات،وتحرص الدول على تحقيق التوازن فيه من خلال معالجة الاختلال الذي يصيبه وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة الجات والتحول إلى منظمة OMC ومعرفة أهدافها ،وكذلك التعرف على ميزان المدفوعات وتوازنه وطرق معالجة الاختلال فيه.

المبحث الأول : الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة الجات (GATT)

شهد الاقتصاد العالمي العديد من الصعوبات والمشاكل خلال فترة الكساء العالمي الكبير في بداية الثلاثينيات وبداية الحرب العالمية الثانية ،حيث أصبحت هذه الأحداث عن أهمية وجود صرح مؤسسي يتولى الأشراف على تنفيذ نظام عالمي تقوم على رحابه التجارة الدولية المتعددة الأطراف ،حيث يبحث هذا النظام عن إزاحة العوائق التي تقف في طريق التجارة الدولية وتكوين نظام تجاري حر بين الدول.

المطلب الأول : نشأة وأهداف ومبادئ تطور الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات

أولا – نشأة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) :

شهد شهر أكتوبر 1946 في لندن الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للتجارة وذلك بناء على مبادرات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة أما الدورة الثانية فقد عقدت في جنيف من أفريل إلى أكتوبر 1947 وأثناء الإعداد لمؤتمر هافانا جرئ الاتفاق بين 23 دولة مشاركة على وضع احد فصول الميثاق المقترح موضع التنفيذ بغية تنشيط مسالة العلاقات التجارية الدولية وقد اتصلت هذه بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة [1].

ومع عدم وضع منظمة التجارة العالمية موضع التنفيذ أصبحت التنفيذ وتوسيع اتفاقية ألجات أهمية اكبر وبحلول شهر جويلية من عام 1948 أصبحت اتفاقية الجات سارية المفعول في 22 دولة من أصل 23 دولة ،وقعت على الاتفاقية أصلا وكانت دولة تشيلي هي الاستثناء الوحيد حيث التزمت بالاتفاق في مطلع عام 1949 ،وقد انضمت عشر دول أخرى لقائمة الدول الموقعة على الاتفاقية وشاركت في الجولة الثانية من المفاوضات في المؤتمر الذي عقد في انسي (annecy) في فرنسا والذي استمر من افريل إلى أوت عام 1949[2].

وأمام هذا المصير الذي كان ينتظر مستقبل ميثاق هافانا حرصا من الإدارة الأمريكية على عدم توقف الجهود الدولية نحو تحرير التجارة العالمية تمت الدعوة –على التوازي مع المفاوضات الدولية الخاصة لميثاق هافان– الامريكية الى عقد مؤتمر في جنيف عام 1947 والتي انتهت برفض الإدارة الأمريكية المصادق عليها

[1] – سعودي محمد الطاهر ، أطروحة دكتورا ، تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة (الحتمية والرهانات) ،جامعة الأمير عبد القادر ،قسنطينة ،2004/2003 ،ص : 2 .

[2] – نزال العبادي عبد الناصر ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ،ط1 ،دا ر الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ، سنة 1990 ،ص23،24 .

في 06-12-1950 فأصبح الباب مفتوح أمام الجات للنمو المطرد إلى أن زالت عنها الصفة المؤقتة التي بدأت بها حياتها[1].

ثانيا – أهداف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) :

حددت الاتفاقية الجات الموقعة في جنيف عام 1947 وتنفيذها على دول الأعضاء باعتبارها اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن مزايا والتزامات تبادلية في مجال سياسات التجارة الخارجية ويمكن تلخيص الأهداف العامة في ما يلي :

1– رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء :

ان رفع مستوى معيشة الدول هو الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الدول الأعضاء عن طريق التجارة الخارجية ومن ثم ترسم سياستها التجارية الهادفة إلى ذلك .

إن رفع مستوى المعيشة يهدف الى رفاهية المجتمعات وقيام الدول بتقديم خدمات وتأمينات اجتماعية إلى أفراد المجتمع ومن ثم تأكيد هذا الهدف في الفقرة الأولى من المادة 36 للاتفاقية العامة والتي جاءت بعد إضافة الفصل الرابع للاتفاقية العامة سنة 1965 لصالح الدول النامية والذي جاء تحت عنوان التجارة والتنمية[2].

2– السعي نحو مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء :

جاء التركيز نحو هذا الهدف في ضوء أوضاع العالم قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها ، والتي أثبتت للعالم ضرورة التوظيف الكامل للعمالة حتى لا يتكرر ما وقع في عام 1930 حيث ان مشكلتين برزتا في تلك الفترة هي مشكلة الحماية التجارية و مشكلة مكافحة البطالة وقد أوضحت المادة الأولى من ميثاق هافانا أن من أهدافها الوصول الى مستوى أعلى للمعيشة وتحقيق العمالة الكاملة كما أكدت هذا الهدف القفرة الأولى من المادة 29 من الاتفاقية العامة ونجد أهمية هذا الهدف الوارد في ديباجة الاتفاقية قد طرأ عليه الكثير من التحديد وأدرج هذا الهدف ضمن اهتمامات كثيرة من المنظمات الدولية وتم تقنين في وثائق دولية مختلفة .

[1] – سعودي محمد الطاهر ، المرجع السابق ، ص : 2، 3 .

[2] – نزار العبادي عبد الناصر ،المرجع السابق ،ص : 25،28 .

3- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية :

أورد نص الاستخدام الأمثل للموارد في ديباجة الاتفاقية العامة يؤكد ان عملية تحرير التجارة برفع القيود الجمركية والعقبات التجارية الأخرى لا يمكن الوصول إليه إلا إذا تم الحفاظ على هذه الثروات باستخدامها بطريقة عقلانية .

وهذا يعني البحث عن كيفية تنمية الموارد الاقتصادية، ولاستخدام الأمثل للموارد والثروات يقوم أساسا على زيادة القوى الإنتاجية في الاقتصاد القومي لكل دولة عن طريق زيادة الإنتاجية في فروع الإنتاج القائم وإيجاد فروع إنتاجية جديدة وتامين التبادل التجاري بين الدول بوسائل وقواعد قانونية للاستفادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي .

والى جانب الأهداف العامة التي سبق ذكرها وكما جاء في الوثيقة الختامية للتجارة هناك عدد من الأهداف الأخرى التي تسعى الدول الأعضاء للوصول إليها :

1- تنشيط الطلب الفعال ؛
2- رفع مستوى القومي الحقيقي ؛
3- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال ولاستثمارات ؛
4- سهولة الوصول الأسواق ومصادر المواد الأولية ؛
5- تخفيف الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية ؛
6- إقرار المفاوضات كأساس بحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية [1].

ثالثا – مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة

من أجل الوصول إلى الأهداف التي وجدت من أجلها هذه الاتفاقية اتفقت الأطراف المتعاقدة على الاحترام والالتزام بمجموعة من المبادئ التي تضمن إزالة كافة الحواجز المفروضة على التجارة الخارجية للدول المتعاقدة وتتمثل هذه المبادئ في ما يلي :

[1] – نزار عبادي عبد الناصر ،المرجع السابق ،ص : 32 .

1- مبدأ الالتزام بالتعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية :

هذا المبدأ يعني أن الدول المتعاقدة ملزمة بعدم اللجوء إلى استخدام قيود غير جمركية لتقييد الواردات التي مصدرها الدول المتعاقدة في الاتفاقية مثل النظام الحصص الكمية الذي كان سائد آنذاك بهدف الحماية وتهدف هذه القاعدة إلى تحقيق اكبر قدر ممكن من الشفافية في المعاملات التجارية الدولية هذه الشفافية تساعد على تحقيق درجة أعلى من الاستقرار والأمان للتجارة [1] .

2- مبدأ عدم التمييز في المعاملة :

حسب هذا المبدأ يجب أن يتم التعامل مع كل الأطراف المتعاقدة بنفس المعاملة، أي أن أية ميزة أو معاملة. تفضيلية تتعلق بالتعريفات الجمركية أو أية رسوم أخرى أو إجراءات لها ارتباط للتجارة الدولية تمنحها دولة متعاقدة بالمنتج من أي بلد سواء كان هذا البلد متعاقد أو غير متعاقد للاتفاقية فإنها تلتزم بان تعمم تلك المعاملة فورا لكل الدول المتعاقدة الأخرى.

3- مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية :

يعني الدخول في مفاوضات جماعية من اجل تخفيض الرسوم الجمركية وتثبيتها والالتزام بعدم رفعها إلا وفقا لإجراءات محددة[2].

4- مبدأ حظر القيود الكمية :

وهذا المبدأ يعني بأن التعريفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية ويجب عدم اللجوء إلى قيود كمية مثل نظام الحصص الكمية كتحديد سقف أعلى للمستوردات لسلع معينة أو بلد معين ويستثني من هذا المبدأ أنه في حالة كون فرض القيود الكمية هو من أجل تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

5- مبدأ التعهد بتجنب سياسة الإغراق :

والمقصود بها محاولة الدول الأعضاء بيع السلع في سوق التصدير بسعر يقل عن السعر الذي تباع به في المنشأ والهدف من ذلك هو ترسيخ قيم التنافس الحر بين المنشآت التجارية دون تدخل الحكومة، في حالة مخالفة

[1] – دادي ناصر عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ،دار المحمدية ،الجزائر ،2003 ،ص : 15 .

[2] – طارق الشبلي واخرون ،التجارة الخارجية،ط1 ،دار الصفاء للنشر ، عمان – الاردن ، 2001 ، ص: 128 .

هذا المبدأ تعطي الاتفاقية الحق بالبلد المتضرر في فرض ضريبة خاصة ضد الإغراق تعادل الفرق بين السعر الذي تباع به السلع في سوق التصدير والسعر الذي تباع به في موطن المنشاة مع إضافة التكاليف الأخرى (رسوم نقل تامين) .

المطلب الثاني : أهم الجولات في أطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة

وتتمثل في ثماني جولات وهي :

1- الجولة الأولى جولة جينيف بسويسرا (1947):

التي انتهت بالتوصل الى الإطار العام للاتفاقية الجات 1947 وشاركت فيها 23 دولة واقتصر نطاقها على تبادل التنازلات الجمركية[1]، وذلك ان المفاوضات شملت 4500 تعريفة جمركية[2].

2- جولة أنسي Annecy في فرنسا (1949) :

من الناحية العملية تعتبر أول جولة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار اتفاقية الجات وشاركت فيها 13 دولة فقط لمزيد من التنازلات الجمركية [3].

3- جولة توركاي في انجلترا (1951):

وارتفعت عدد الدول المشاركة الى 38 دولة وقد دارت مفاوضات هذه الجولة نفس الإطار للجولات السابقة وهي السعي للتحقيق المزيد من التنازلات في ضرائب الاستيراد ،والرغبة في تحقيق تحرير التجارة العالمية [4].

4- جولة جنيف: سنة (1954 – 1956):

شاركت فيها 26 وكانت :

قيمة التجارة المحررة 2.5 مليار دولار وهو رقم متواضع بسبب استئثار الولايات المتحدة الأمريكية بالامتيازات لنفسها [5].

[1] – عبد المطلب عبد الحميد ،الجات واليات منظمة التجارة العالمية ،الدار الجامعية ،مصر ،2003 ،ص :38

[2] – هوشيار معروف ،تحليل الاقتصاد الدولي ،ط1 ، دار جرير ، الأردن ، 2006 ، ص:188 .

[3] – عادل المهدي ،عولمة النظام الاقتصادي العالمي ،ومنظمة التجارة العالمية ،الدار اللبنانية المصرية ،2003 ،ص : 153 .

[4] – عبد المطلب عبد الحميد ،المرجع السابق ،ص : 38 .

[5] – حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في عصر العولمة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، الجزائر ، 2006 ،ص :130.

5- جولة ديلون في جنيف (1960-1961) :

وعرفت باسم جولة ديلون نسبة الى وزير التجارة للولايات المتحدة الأمريكية الذي يمثل فيها دولته والذي كان المحرك الأساسي للمفاوضات ،وقد شاركت فيها 27 دولة، ولقد اقتصرت هذه الجولات الخمس على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول المشاركة[1].

6- جولة كينيدي (1964-1967):

وقد واجهت هذه الجولة العديد من التطورات الاقتصادية الهامة منها إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية التي اتفقت على انتهاج سياسة جمركية موحدة، وقيام الو.م.أ بتعديل مهم على قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل ليحل محله قانون توسيع التجارة، حيث أعطى الرئيس الأمريكي كينيدي المزيد من الصلاحيات في ما يتعلق بمفاوضات تحرير التجارة الدولية بحيث أثرت على مجرى المفاوضات ،وكان موضوع الاهتمام بالتجارة والتنمية واستخدام إجراءات خاصة لتشجيع تجارتها وتنميتها، وقد شاركت فيها من 36 إلى 38 دولة [2].

7- جولة طوكيو (1973_1979) :

في اليابان في سبتمبر 1973 ، بمشاركة 99 دولة وقد استمرت أكثر من ستة سنوات ،وقد أسفرت عن إصدار وثيقة إعلان طوكيو المتضمنة لقواعد ومجالات التفاوض في مجال تخفيض أو إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة العالمية[3]،وبلغت قيمة التجارة المحررة 155 مليار دولار ،وبناءا على ذلك فإن جولة طوكيو تعتبر المحاولة الأولى في تصليح النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف [4].

8- جولة الأورغواي (1986-1994) :

تعتبر جولة الاورغواي من أهم جولات الجات على الإطلاق، حيث أمكن التوصل إلى معالجة شاملة لمشاكل النظام التجاري الدولي[5]،و قد دعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية حينما شعرت بتراجع مكانتها الاقتصادية على الساحة العالمية رغم نفوذها العسكري و السياسي. و تعد جولة الأوروغواي و ما أصدرته من وثائق قانونية

[1] - عبد المطلب عبد الحميد ، نفس المرجع ،ص : 39 .

[2] - عادل المهدي ،المرجع السابق ،ص : 155 .

[3] - سعودي محمد الطاهر ،المرجع السابق ،ص: 129-136 .

[4] - عبد المطلب عبد الحميد ،المرجع السابق ،ص : 42 .

[5] - عادل المهدي ، المرجع السابق، ص : 155 .

إسهاما في بناء مستقبل منظمة التجارة العالمية. حيث عقدت في هذه الجولة العديد من الاتفاقيات الدولية لتنظيم التجارة الدولية و حلت العديد من المسائل المهمة [1] ،من خلال مفاوضات طويلة نسبيا دامت أكثر من 07 سنوات بدأت في سبتمبر 1986 بأوروغواي بحضور ممثلي 97 دولة و انتهت في ديسمبر سنة 1993 ،و التي صارت سارية المفعول ابتداء من جانفي 1995 .ومن أهم أعمال جولة أوروغواي هي:

أ- **دخول الأسواق :**

و هو التفاوض بين الدول الأعضاء بخصوص تسهيل التبادل. التجاري بينهما و ذلك بإلغاء أو خفض التعريفات الجمركية و القيود غير الجمركية [2]على تجارة المنتجات من خلال العمل على تحقيق المزيد من التحرر والتوسع في التجارة الدولية لصالح كل دول العالم خاصة النامية منها، و تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق. و أيضا تقوية دور الجات و تمتين علاقتها بالمنظمات العالمية الأخرى و تحسين النظام التجاري الدولي. إضافة إلى تقوية العلاقة بين السياسات التجارية و السياسات الاقتصادية التي تؤثر في التنمية .

ب- تجارة الخدمات :

وضع إطار متعدد الأطراف من المبادئ و القواعد المنظمة لعملية التجارة في الخدمات مع إمكانية التوصل إلى ضوابط محددة للقطاعات الخدمية المختلفة[3]، و هذا من اجل توسيع نطاق التجارة فيها وفق مبادئ الشفافية والتحرير التدريجي.

وكان من المقرر انتهاء جولة أوروغواي في ديسمبر 1990 ببروكسل، إلا أن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن بعض المواضيع كالمنتجات الزراعية حالت دون انتهاء الجولة في التاريخ المقرر ،واشتملت الوثيقة الختامية على 28 نصا قانونيا ما بين اتفاقية و قرار و مذكرة تفاهم لتغطي جميع مجالات التفاوض التي اقرها الإعلان الوزاري الصادر في أوروغواي سنة 1986[4].

[1] – عبد المطلب عبد الحميد ، نفس المرجع ،ص : 42 .

[2] – عادل المهدي ، المرجع السابق ، ص : 157 .

[3] – سهيل حسين الفتلاوي ،منظمة التجارة العالمية ، دار الثقافة ، الاردن ،2006،ص: 29 .

[4] – هوشيار معروف ، المرجع السابق ،ص :191 .

وفي 15 أفريل 1994 في مدينة مراكش المغربية وقعت 117 دولة قيام "منظمة التجارة العالمية" ،و التي حلت محل الجات، و التي بدأت عملها رسميا في 01 جانفي 1995 ، و عموما يمكن القول أن نتائج جولة أوروغواي هي كالتالي:

- الاتفاق على تحرير و تقوية التجارة الدولية في المنتجات الزراعية تدريجيا و ذلك خلال 06 سنوات للدول المتقدمة و 10 سنوات للدول النامية[1]، و اقتصار القيود على التعريفة الجمركية فقط؛
- تخفيض القيود الجمركية و غير الجمركية على التجارة و توسيع قواعد الجات لتشمل تحرير تجارة السلع الزراعية و المنسوجات و الملابس، و تجارة الخدمات و الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفردية و الاستثمار[2]؛
- تعزيز فعالية القواعد متعددة الأطراف في تسوية المنازعات، إذ تم دمج جميع جوانب تسوية المنازعات في نظام واحد يعمل تحت جهاز تسوية المنازعات؛
- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتكون الإطار المؤسسي لجميع الاتفاقيات التي أبرمت خلال جولة أوروغواي و بهذا يكتمل الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الثالث : أسباب انتقال من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد جاء ظهور المنظمة العالمية للتجارة بعد خمسين سنة من قرار إقامتها و ترجع الأسباب الانتقالية من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية للتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي :

- اتفاقية الجات لم تحظى بالثقة والتقدير الكافيين من طرف دول العالم وخاصة من قبل الدول النامية لفقدانها الركيزة التشريعية ؛
- عدم مسايرة نظام الجات للتطورات الاقتصادية الدولية الحالية بسبب اتساع حجم سوق الدولية؛
- ازدياد حدة الصراع بين الدول الصناعية عن الأسواق الخارجية على حماية أسواقها المحلية من المنافسة إلى درجة صار يخشى معها نشوء حروب تجارية من الممكن إن تتحول إلى حروب عسكرية ، وقد كان أهم النتائج من هذا الصراع انتشار سياسات الحمائية انتشارا عظيما ؛

[1] – علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي ،دار المسيرة ، ط1 ، الأردن ، 2007 ، ص : 453 .

[2] – سهيل حسين الفتلاوي ،المرجع السابق ،ص: 31 .

- انهيار النظام الاشتراكي في كل من الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا مما أدى إلى إعادة النظر في قواعد النظام التجاري الدولي التي وضعت في ظروف الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي الاشتراكي؛
- ارتفاع أسعار النفط في أواخر السبعينات وهو ما يسمى بالصدمة النفطية التي كانت بين جولة طوكيو وجولة الاورغواي التي أدت إلى بداية التراجع الاقتصادي خصوصا للدول الصناعية.

المبحث الثاني : المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول : نشأة ومبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة

أولا – نشأة المنظمة العالمية للتجارة :

تملك جميع البلدان المتقدمة والنامية مقومات بشرية وصناعية وطبيعية ومالية تمكنها من إنتاج سلع الخدمات للسوق المحلي للسوق أو التصدير للوصول إلى الأسواق الخارجية لكل الدول ، فالتصدير يعني مزيدا من الإنتاج وهذا يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتحسين دخل الفرد ورفع مستوى معيشته الذي هو هدف التنمية الاقتصادية في أي بلد، ولكن في واقع الأمر هناك عقبات كثيرة تقف في طريق النفاذ إلى أسواق دول أخرى .

ولذا يرى دعاة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة انه لابد من وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يثبت عملية الانفتاح ضمن قواعد دولية يلتزم بها جميع الأطراف في هذا النظام ،حتى لا يظلم القوي والغني منها الدول الأقل نموا والأضعف في الإمكانيات الفنية والبشرية والمادية .

ويمكن اعتبار إنشاء منظمة التجارة العالمية لإدارة الاقتصاد العالمي المتعدد الأطراف تعبيرا عن إيمان الدول الأعضاء لضرورة أن يكون هناك مرجعية دولية لها قواعدها وأحكامها و التي يلتزم بها الأعضاء من اجل تحرير التجارة بشكل منتظم ومعالجة أي خلافات ونزاعات قد تنشا بين دول الأعضاء حول الأمور التجارية .

في مقدمة اتفاقية مراكش التي أنشأت بموجبها اتفاقية منظمة التجارة العالمية هناك تحديد لأهداف المنظمة التي يود الأعضاء المساهمة في تحقيقها عن النظام التجاري وتعدد الأطراف موضحين على أن العلاقة بين الأعضاء في حقل التجارة في مجال الاقتصاد يجب أن تتم مع مراعاة مستوى المعيشة بتوفير فرص العمل وزيادة الدخل الحقيقي والطلب الفعال وتوسيع وإنتاج تجارة السلع والخدمات وتحقيق الاستعمال الأمثل للموارد بما يحقق التنمية المستدامة ،كما تقر الاتفاقية بالحاجة الى جهود ايجابية للتأكد من الدول النامية وخصوصا الأقل نمو بينها ،يكون لها حصة في نموا التجارة الدولية تتناسب و متطلبات التنمية في هذه الدول .

مع أن منظمة التجارة العالمية أنشأت في 1995/01/01 لكن نظامها التجاري يعود إلى عام 1947الذي وقعت فيه اتفاقية العمل التجاري والتعريفة (الجات) ومنظمة التجارة العالمية هي الخلف القانوني والإداري للاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة(الجات) وكان إنشائها إحدى النتائج المتمخضة على المفاوضات جولة الاورغواي التي بدأت عام 1986وانتهت في ديسمبر عام 1993 ووفقا لنتائج الاورغواي وتم إنشاء المنظمة أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري لاتفاقية الجات في مراكش خلال 14و15 أفريل 1994 وعرفت وثيقة إنشاء وثيقة المنظمة باسم "اتفاقية مراكـش لإنشـاء منظمة التجـارة العالميـة

." Marrakech agreement establishing they world trade organization"

وتدعوا إلى بذل جهود إيجابية لتأمين حصول البلدان النامية، لا سيما أقلّها نمواً، على نصيب في نمو التجارة الدولية، يتماشى واحتياجات تنميتها الاقتصادية ، ورغبة منها في الإسهام في بلوغ هذه الأهداف، بالدخول في اتفاقات للمعاملة بالمثل تنطوي على ميزات متبادلة، لتحقيق خفض كبير للتعريفات وغيرها من الحواجز التجارية، والقضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية ، وإذ تعتزم لذلك إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف متكامل وأكثر قدرة على البقاء والدوام، تشتمل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ونتائج الجهود السابقة لتحرير التجارة وجميع نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، وتصميماً منها على صون المبادئ الأساسية، وتعزيز الأهداف، التي بُني عليها هذا النظام التجاري متعدد الأطراف[1]،الذي يتضمن توفر كل ما نشير اليه .

وتختلف المنظمة عن الجات التي كانت اتفاقية تخص التجارة عن التجارة بالسلع بان المنظمة كيان مؤسسي له إطاره التنظيمي الذي يسير مختلف أعمال المنظمة ويحدد شروط الانضمام إليها والالتزام بما جاء بالاتفاقيات العديدة الملحقة بها وذلك بموجب ما يعرف بالالتزام الواحد (single undertaking) ويشمل الالتزام الواحد اتفاقية جات 1994 والاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالسلع وعددها (12) الى جانب اتفاقية الخدمات والاتفاقية الحقوق الملكية الفكرية و التفاهم حول تسوية المنازعات والية مراجعة السياسة التجارية ،والاتفاقيات الجماعية مثل المشتريات الحكومية والطائرات المدنية وانضمام هذه الاتفاقيات و يكون خياري هذا إلى جانب العديد من القرارات الوزارية التي تفسر أحكام العديد من الاتفاقيات[2].

[1] - http://www.moqatel.com/openshare,28/05/2015,17pm.

[2] – علي بن أبي طالب عبد الرحمان محمود ،'مستقبل المفاوضات و تحرير التجارة في ظل منظمة العالمية للتجارة ،منشورات المنظمة العربية للتنمية ، القاهرة ،2009، ص :15

تعرف المنظمة العالمية للتجارة على أنها إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفق للقواعد المتفق عليها .

كما تعرف المنظمة بأنها "مؤسسة قانونية ودستورية للنظام التجاري عالمي خلاف الجات " ولعل أهم سبب يدفع الدول للانضمام إليها المبادئ والأهداف التي سطرتها المنظمة .

و منه فمنظمة التجارة العالمية هي المؤسسة العالمية الوحيدة التي تشرف على إدارة قضايا التجارة الدولية بين الدول، من اجل تيسير حركة التجارة الدولية، إضافة إلى فض النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الدول بسبب الخلافات التجارية. و يقع مقر المنظمة في جنيف بسويسرا. إلى غاية 23 جويلية 2008 تضم المنظمة 153 دولة بصفة عضو و 31 دولة بصفة مراقب [1].وبحلول الذكرى العشرين لتأسيسها وصل عدد أعضائها إلى 160دولة بصفة العضوية و33دولة كمراقب

ثانيا – مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

تتميز المنظمة العالمية للتجارة باستنادها إلى مجموعة إلى المبادئ أهمها :

1– مبدأ عدم التمييز :

ويتم تحقيق ذلك عن طريق :

أ– شرط الدولة الأكثر رعاية :

وتعني المساواة في المعاملة بين جميع الدول الأعضاء المنظمة وقبلها الأطراف المتعاقدة في الجات 1947 بحيث لو أن الدولة أعطت امتياز لدولة أخرى عضو في المنظمة مثل تخفيض التعرفة الجمركية على بعض السلع فإن هذا التخفيض حق لجميع الدول الأعضاء وهذا منصوص عليه في اتفاقية الجات 1994 في المادة 01 الذي ادخل إلى اتفاقية الخدمات المادة 02 واتفاقية الملكية المادة04 .

[1] – بالحبيب عبد الكمال ،اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزات التجاري –دراسة حالة الجزائر – مذكرة مصححة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التجارة الدولية ،المركز الجامعي ،غرداية ،2011 ، ص: 69 .

ب- شرط المعاملة الوطنية :

إن بدأ المعاملة الوطنية يمنع التمييز بين البضائع المحلية ومثيلاتها من البضائع المستوردة، أو التمييز بين الخدمات ، أو موردي الخدمات المحليين والأجانب أو مالكي حقوق الملكية الفكرية الأجانب والمحليين عند دخول البضائع المستوردة ويتم دفع عليها رسوم جمركية ، تعتبر سلع منتجة وطنية ولا تخضع لرسوم إضافية وإجراءات أخرى، حسب المادة 03 من الجات 1994 .

أما بالنسبة للخدمات فهي موضحة في المادة 17 من اتفاقية الخدمات (GATS) ،ويمكن أن يكون هناك امتياز ببعض الخدمات المحلية ،إذ تم النص على ذلك في جدول التزامات الخدمات .

2-مبدأ الشفافية :

ويقصد بها وضوح ومعرفة القوانين والتعليمات والإجراءات الجمركية وغير الجمركية ذات الصلة بالتجارة وتضم المادة 03 من الاتفاقية العامة للتجارة للخدمات ، نصوصا حول الشفافية باعتبارها واحدة من الالتزامات والنظم العامة حيث يلتزم مبدأ الدول الأعضاء بـ :

- نشر جميع القواعد واللوائح المحلية التي تحكم تجارة الخدمات ؛
- إعلام مجلس التجارة في الخدمات بجميع الأحكام والتدابير الجديدة ؛
- ا نشاء على الأقل نقطة واحدة أو أكثر للاستفسار ويمكن للبلدان الأعضاء الأخرى الحصول منها على معلومات عن القوانين واللوائح التي تؤثر على التجارة في قطاع الخدمات .

3- مبدأ المفاوضات التجارية :

وهذا المبدأ يعني اعتبار منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الاحكام وتسوية المنازعات والصلاحيات التي تمكنها من إجبار الأطراف المتعاقدة على عدم الإخلال بإحكام هذه الاتفاقية .

4- مبدأ الشمولية :

وتعني القبول بجميع الاتفاقيات والقرارات المنطلقة عن جولة الاورغواي عند الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

ثالثا– أهداف المنظمة العالمية للتجارة

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد منتدى للتشاور بين دول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية ،وإيجاد الآليات الفعالة لفض المنازعات التي تنشأ وتقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء وذلك عن طريق :

- رفع مستوى الدخل القومي ؛
- ضمان التوظيف الكامل ؛
- نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعال لأسواقها ؛
- حرية التجارة العالمية وإزالة الحواجز بين الدول ؛
- تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة باستغلال الأمثل لاحتياطاتها ؛
- حل المنازعات وإيجاد التواصل[1]؛
- التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الوكالات التابعة لهما، من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في رسم السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي[2].

المطلب الثاني : الاطار الهيكلي التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

توفر المنظمة الإطار المؤسسي الذي ينظم العلاقات التجارية بين أعضائها في الأمور ذات علاقة بالاتفاقيات التي جرى التفاوض عليها خلال جولة الاوروغواي فهي تراقب وتشرف عن طريق هيئاتها ومجالسها المتعددة على تنفيذ وإدارة مختلفة الاتفاقيات ومراجعة السياسات التجارية والية تسوية المنازعات وتوفير الارضية لأي مفاوضات بين أعضائها واهم مكونات هيكل تنظيم المنظمة على النحو التالي :

1 – المؤتمر الوزاري :

وهو اعلي هيئة في المنظمة ويتألف من وزراء التجارة للدول الأعضاء ويجتمع مرة كل عامين على الأقل وانعقد أول مؤتمر في ديسمبر 1996 في سنغافورة وانعقد الثاني في جنيف ماي 1998 ،والثالث في سياتل

[1] – عبد المطلب عبد الحميد ،المرجع السابق ، ص : 20،22 .

[2] – قويدري محمد ،انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية ،مجلة الباحث ،ورقلة ،الجزائر ،العدد 01 ،2009،ص :19

بالولايات المتحدة الأمريكية ديسمبر 1998 والرابع في الدوحة نوفمبر 2001.والخامس في هونغ كونغ 2005 وصولا إلى التاسع بأندنيسيا في نوفمبر 2014 [1].

2- الأمانة العامة:

تتكون من المدير العام للمنظمة الذي يعينه المؤتمر الوزاري ويساعده أربع مدراء كنواب له (مدراء عاملين)،والأمانة العامة تظم حوالي 500 موظف دولي مقره في جنيف بسويسرا .

3- المجلس العام :

يظم ممثلين عن الدول الأعضاء يجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا وهو جهاز لفض المنازعات التجارية وفض السياسات التجارية وتخضع له المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل .

4- المجالس الرئيسية (المتخصصة): وتتكون من :

أ- مجلس تجارة السلع :

ويحتوي على عدة لجان منها اللجنة الزراعية ،لجنة الإجراءات الوقائية ،لجنة مراقبة المنتجات ،لجنة الممارسات ضد الإغراق.

ب- مجلس تجارة الخدمات :

يشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية .

ج- مجلس حقوق الملكية الفكرية :

ويهتم ببحث قضايا حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة .

1- اللجان الفرعية :

وتتكون من أربع لجان :

أ- لجنة التجارة و البيئة : تهتم بدراسة تأثير التجارة على البيئة .

ب- لجنة التجارة والتنمية : تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا .

ج- لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات : تقدم استشارات للقيود التي ترد على التجارة و الأهداف ترتبط بميزان المدفوعات .

د- مجموعة العمل : تختص بدراسة ترشيح عضوية المنظمة إضافة إلى مجموعة العلاقات التجارة والاستثمار والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة .

[1] - للمزيد من التفاصيل حول المؤتمرات الوزارية أنظر : www.arado.org.ege .

الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة[1]:

الشكل رقم (1) : الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

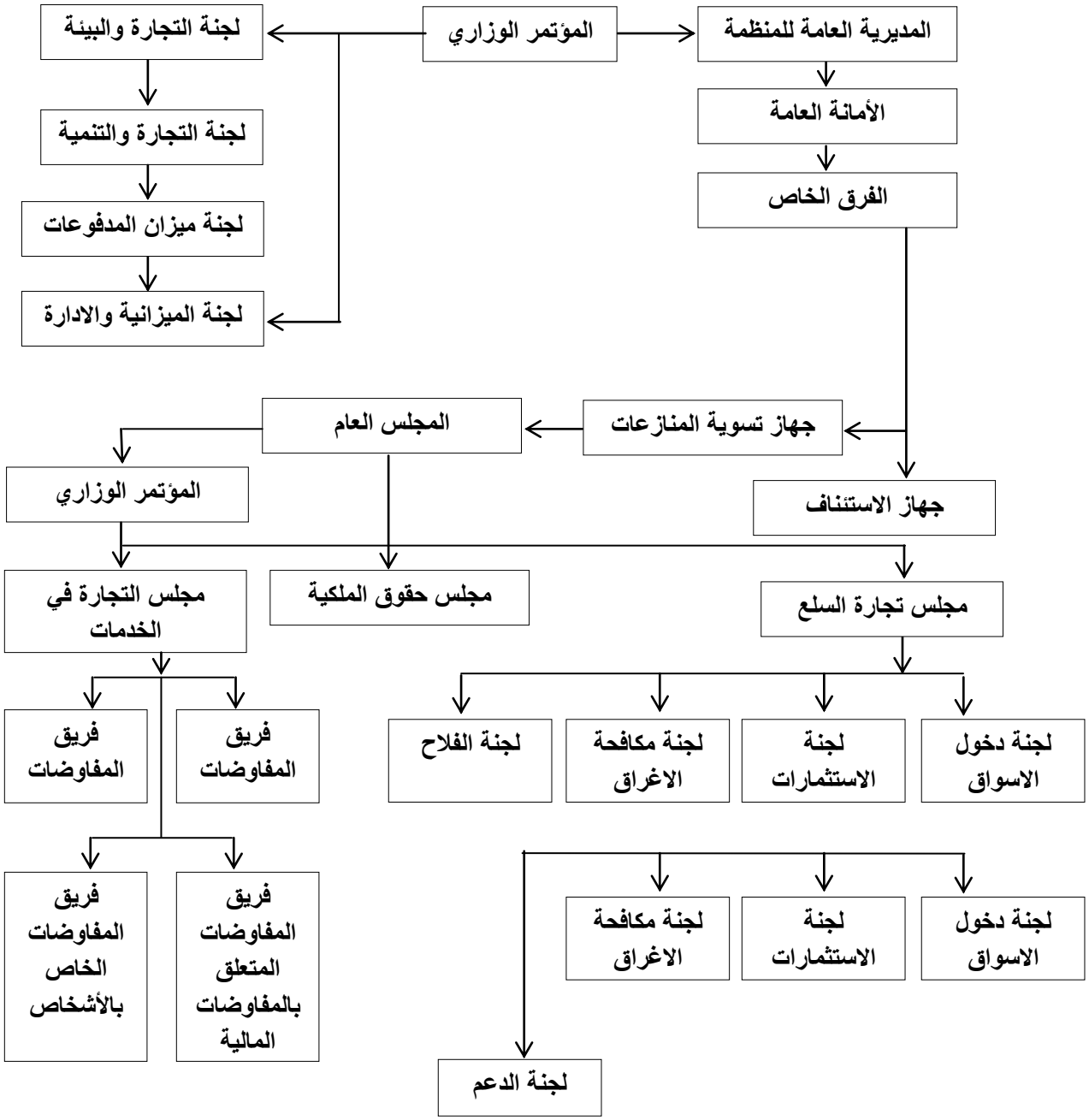

المصدر : موقع المنظمة العالمية للتجارة ،يوم 2015/04/12 .

المطلب الثالث: الفروق الأساسية بين الجات و المنظمة العالمية للتجارة

تختلف المنظمة العالمية للتجارة عن الاتفاقيات في عدة نواحي وجوانب مهمة وسنحاول التطرق الى أهمها:

[1] – موقع المنظمة العالمية للتجارة ، www.wto.org، يوم : 2015/04/12 ، على الساعة 20.45 .

1- الجانب القانوني :

تعتبر الاتفاقية كمجموعة من القواعد مخصصة لغرض محدد ومؤقتة ، بينما المنظمة واتفاقياتها فهي دائمة، وباعتبارها منظمة دولية فإنها تتمتع بأساس قانوني، ومن جهة أخرى فان المنظمة تضم الأعضاء ، بينما الاتفاقية تضم أطراف متعاقدة .

2- الجانب المنهجي :

لقد كانت الاتفاقية عبارة عن أداة متعددة الأطراف ،حيث تمت الموافقة على سلسلة من الاتفاقيات هي على أساس انتقائي ،بينما المنظمة فقد حظيت بموافقة وقبول أعضائه ككيان واحد لذلك فان جميع الاتفاقيات التي تشكل هذه المنظمة هي اتفاقيات متعددة الأطراف وتجعل التزامات المنظمة بحيث تقبل جميع الاتفاقيات

3- من جانب الشمولية :

لقد كانت قواعد الاتفاقية تشمل التجارة في السلع فقط بينما اتفاقية المنظمة أصبحت تحمل بإضافة إلى التجارة في السلع والتجارة في الخدمات والأبعاد التجارية في الملكية الفكرية والملابس والاستثمارات بحيث اهتمت المنظمة بجميع الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية في مجال تسوية المنازعات

إن الأحكام الخاصة بتسوية المنازعات التجارية في عهد الاتفاقية بالقصور وعدم الفاعلية وذلك بسب غياب الهيئة المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام لم تكن هذه الهيئة ملزمة بالقدر الكافي فسادت الفوضى في العلاقات التجارية الدولية فحيث كانت الدولة تتبادل العقوبات التجارية فيما بينها وفق للقوانين التجارية المحلية ،بينما جهاز تسوية المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة يسهر على حماية حقوق الأعضاء والحفاظ على التزاماتها المترتبة بموجب اتفاقيات وتسهر الهيئة دائما للاستئناف لمراجعة أي نتائج تتوصل إليها لجان تسوية المنازعات [1].

المبحث الثالث: ماهية ميزان المدفوعات

يعكس ميزان المدفوعات العلاقات الاقتصادية الدولية فهو يبين صافي تعامل اقتصاد دولة معينة مع اقتصاديات العالم الخارجي بمعنى آخر يمثل صورة محاسبية لهذه العلاقات، لذلك يحظى بالكثير من الاهتمام من قبل صانعي القرار فضلا عن رجال الأعمال الأجانب والمستثمرين.

[1] – ناصر دادي عدون ، المرجع السابق ،ص 60و61 .

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

يعرف الصندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات بأنه: " بيان احصائي يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة [1].

ويمكن تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة الدول الأخرى في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ميزان المدفوعات وميزان الدائنة والمديونية الدولية والذي يسجل الحقوق والديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة[2].

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما، بمعنى أن تكون المديونية والدائنة متساوية في جميع الأحوال، وتوازن ميزان المدفوعات من ناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية، إذا قد ينطوي توازنه المحاسبي الكلي على اختلالات في بنوده المختلفة.

هكذا يتألف ميزان المدفوعات من جانبين جانب دائن أو إيجابي وتندرج تحته كافة العمليات التي تحصل الدولة بها مسبتها على ايرادات من العالم الخارجي وتسجيل العمليات العديدة في ميزان المدفوعات لا يخلو من صعوبة فتدوين القيم يواجه العديد من المشاكل أهمها التفرقة بين المقيم وغير المقيم واختلاف أسس حساب القيم الدولية.

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات

جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المتقاربة في أهدافها ،ومن بين بالتقسيمات الشائعة في هذا المجال نأخذ بالتقسيم التالي لتميزه بالوضوح والمنطقية.

1- حساب العمليات الجارية:

ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو نقصانه ولذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات[3].

[1] - مساوي وردة، عجز الموازنة العامة وأثره على ميزان المدفوعات حالة الجزائر للفترة (1990-2000) مذكرة ماجيستير جامعية المدية، الجزائر سنة 2012-2013، ص 52.

[2] - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح، الاسكندرية، مصر ، سنة 2003 ص 100.-

[3] - زينب حسين عون الله، مرجع سابق، ص 102.

وينقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين هما: حساب التجارة المنظورة: أي التجارة في السلع المصدرة والمستوردة[1].

وحساب التجارة الغير منظورة وتشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة ، هذا فضلا عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته، إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج ،وإما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

أما حساب التحويلات فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد ولا يترتب عليها دين أو حق معين ويشمل هذا حساب على بند واحد هو الهبات والتعويضات، ويقسم صندوق النقد الدولي هذا القسم إلى بندين:

الهبات الخاصة:

وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات النقدية منها والعينية. وكذلك تحويلات المهاجرين في الخارج إلى بلادهم الأصلية.

الهبات العامة:

تتضمن التعويضات ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية وكذلك الهدايا على أنواعها.

2- حساب العمليات الرأسمالية:

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخر ،وكذلك على خصوم الدولة او التزاماتها في مواجهة هذه الدول ،هكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنية و المديونية للدولة و يقسم الحساب العمليات الرأسمالية الى حسابين فرعيين : هما حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل.

أ- حساب رأس مال طويل الأجل:

ويشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج قصد استثمارها لأجل طويل أي لمدة تزيد عن سنة والتي تحدث مثلا لأن سعر الفائدة الطويل الأجل يكون أعلى في أحد البلاد منه على الأخرى[2].

[1] - عبد الرحمان سيد أحمد، الاقتصاديات الدولية، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، سنة 2001، ص 204.
[2] - كامل بكري، الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2002، ص 255.

ويشمل هذا الحساب على الاستثمارات المباشرة والأوراق المالية والقروض طويلة الأجل كما يشمل على مجموعة من الاستثمارات طويلة الأجل أهمها ما يتحقق خلال فترة الميزان من تغير في ملكية الأنصبة في المشروعات والتي تأخذ شكل أسهم إلا يكون وضعها في بند الاستثمار مباشر أو بند أوراق المالية بحساب الأرباح.

ب ـ حساب رأسمال قصير الأجل:

ويطلق عليه أحيانا حساب النقدي فيشمل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأحوال التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج وكذلك على قيمة الخصوم يلتزمون بها في مواجهته وذلك بالنسبة إلى الأصول والخصوم والتي لا يزيد أجلها عن عام واحد ،وهكذا يكون محل هذا الحساب كلما هو نقود أو أصول أخرى قريبة من النقود بسبب ما تتمتع به من درجة كبيرة من السيولة ،أي إمكانية تحولها إلى شكل نقدي بسرعة ويشتمل هذا الحساب على المعاملات الذهنية والحسابات المصرفية وإدانات الضريبية والقروض قصيرة الأجل. والأوراق والحقوق التجارية، وفي الغالبية العظمى من الحالات تتم حركات رأسمال القصير الأجل لتسوية ما يحدث بين المقيمين من عمليات حساب العمليات الجارية وحساب رأس مال طويل الأجل ، ولكنه قد تحدث أيضا حركة مستقلة لرأسمال قصير الأجل[1].

3–السهو والخطأ:

وفقا لمبدأ القيد المزدوج فإن جميع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات لا بد أن يتساوى فيها الجانب الدائن مع الجانب المدين وذلك من الناحية المحاسبية، ورغم ذلك فإن هذا التساوي عادة لا يحدث، وإنما الذي يحدث هو وجود فروق بيت الإجمالي النهائي لكل من الدائنة والمديونية إما نتيجة لعدم وجود البيانات الاحصائية الكافية لتقارير الجمركية فتلجأ الدولة إلى الاعتماد على التقديرات الجغرافية غير الدقيقة مما يؤدي إلى حدوث عدم توازن في رصيد العمليات ولعلاج هذا المشكل المحاسبي تقوم الدولة بإضافة بند في نهاية ميزان مدفوعاتها يسمى ببند السهو والخطأ، ويقصد بهذا البند (الفرق بين القيمة الكلية لجانب الدائن والقيمة الكلية لجانب المدين في ميزان المدفوعات)، وبعد ادخال هذا البند يتحقق لتوازن المحاسبي للميزان[2].

[1] - زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 104.

[2] - رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، سنة 2007 ص 375.

المطلب الثالث: خصائص ميزان المدفوعات

إن الخصائص العامة لهذا السجل تتمثل في كونه:

1- سجل ينصب على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء كانت معاملات عاجلة أم آجلة.
2- المقيمون هم من تتوفر فيهم صفة الاقامة الدائمة في البلد، أي لا يعتبر مقيم من تواجد في البلد كالسائح والطالب الجامعي أو الدبلوماسي .
3- المقيمون قد يكونون أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كالبنود والشركات والمؤسسات.
4- يعتمد في اعتبار الاقامة صفة الاقامة وليست الجنسية فالإقامة الدائمة إذا حصل عليها أجنبي تجعله مقيما عن بلد في نظر ميزان المدفوعات.
5- تستخدم في تسجيل القيود في ميزان المدفوعات طريقة محاسبية تعرف باسم القيد المزدوج وبمقتضى هذه الطريقة تسجل كل عملية تتم مع العالم الخارجي مرتين أو مرة في الجانب الدائن و أخرى في الجانب المدين.
6- وإن اتباع طريقة القيد المزدوج في تسجيل القيود الميزان تجعل الميزان متوازن دائما من الناحية المحاسبية في حساباته الختامية إلا أنه نادر ما يتوازن من الناحية الاقتصادية.

المبحث الرابع: توازن واختلال ميزان المدفوعات وطرق التسوية اختلالاته

لا تهتم كل دولة أن تحقق التوازن الحسابي لميزان مدفوعاتها بقدر ما تهتم بتحقيق التوازن الاقتصادي وفقا لمبدأ القيد المزدوج، وهنا يختلف الأمر لأن التوازن الاقتصادي لميزان مدفوعات لدولة ما يعبر عن حقيقة مركزها الاقتصادي بالنسبة لدول العالم ودرجة تقدمها أو تخلفها تبعا لحجم صادراتها وواردتها فإن الوصول الدولة إلى إحدى حالتي الفائض والعجز يمثل الميزان المدفوعات ومن خلالها لا بد من ايجاد الحلول الاقتصادية لمعالجته واعادة توازنه الاقتصادي مرة أخرى.

المطلب الأول: توازن اختلال ميزان المدفوعات

1- توازن ميزان المدفوعات:

هناك نوعين من توازن ميزان المدفوعات هما:

أ- التوازن المحاسبي:

يقوم ميزان المدفوعات على أساس محاسبي بسيط هو مبدأ ضرورة التوازن بيد جانبيه إلا أن التوازن لا يعني ضرورة توازن بنوده (حساباته) المختلفة فقد يكون حساب العمليات الجارية أو حساب رأس المال غير متوازن وهكذا إذا حدث عجز أو فائض في احدى حسابات ميزان المدفوعات فلا بد أن ينعكس ذلك على حساب آخر من حساباته، فعلى سبل المثال إذا زادت واردات بلد ما عن صادراته وأدى هذا إلى عجز الحساب التجاري فإنه لا بد ن سداد هذا العجز بالحصول على قروض أجنبية مما يخلق فائضا في حساب العمليات الرأسمالية.

وإن كان مجموع الحسابات الدائنة تختلف عن مجموعة حسابات الجانب المدينة فإن هذا يعني أن الدولة استلمت شيء دون أن تحدث تسوية له أو أن تكون هناك عملية حدثت فعلا ولم تندرج في الحسابات وهكذا عمليا يحدث هذا الاختلاف عادة بوضع الفرق تحت حساب السهو والخطأ وينشأ هذا الأخير من عدم قدرة المسؤولين على تتبع جميع العمليات التي تحدث في التجارة الخارجية[1].

ومنها نرى حتمية توازن ميزان المدفوعات وذلك لأن الدولة لا تستطيع أن تدفع للخارج أكثر مما تتلقاه أو تحصل عليه حاليا باستثناء قيامها بالسحب من احتياطاتها النقدية عن طريق بيع بعض أصولها إلى الخارج، الاقتراض من الخارج أو تلقي الهبات والهدايا كما أنها لا تستطيع الحصول على أكثر مما تدفعه للخارج بدون قيامها بزيادة احتياطاتها النقدية أو الأصول الأخرى أو تقليل التزاماتها اتجاه الأجانب أو تقديم الهدايا والمنح.

ب–التوازن الاقتصادي:

إذا كان التوازن المحاسبي هو تساوي مجموعة من الحسابات الدائنة المستقلة، فإذا كان التوازن الاقتصادي يركز على حسابات معينة دون أخرى كما يعني هذا التوازن الحالة التي يتساوى فيها الجانب الدائن بالجانب المدين

[1] - قطاف لويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وآثارها في تحسن ميزان المدفوعات في الجزائر 2000، 2013، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، 2014، ص 34.

في العمليات المستقلة، ويقصد بالعمليات المستقلة كل المعاملات الاقتصادية التي تتم مع الخارج دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات أو توجيهه في اتجاه معين كالسعي وراء تحقيق التوازن فيه وتشمل هذه العمليات:

- جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة والغير منظورة قصد تحقيق رغبات المستهلكين.
- التحويلات من جانب واحد للتقليل من التفاوت في مستويات.
- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تهدف إلى التملك وتحقيق الأرباح ونسب الفائدة المرتفعة.
- بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تبحث عن المضاربة أو تهريبها بدافع الحيطة والحذر، أما باقي العمليات فهي عمليات تسوية مشتقة من العمليات المستقلة الهدف منها هو توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين ونذكر منها.

حركات الذهب لتسوية الميزان التجاري وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية أو استعمالها حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة الأغراض النقدية.

2-اختلال ميزان المدفوعات:

إن حدوث الفائض والعجز في ميزان المدفوعات هو عبارة عن اختلال في ميزان المدفوعات حيث يكون هناك فائض في حالة زيادة الايرادات عن المدفوعات ويترتب على ذلك أن تكون الدولة في حالة وموقف دائن لبعض الدول الأجنبية وهذا يعني وجود فائض لديها من عملات تلك الدول وتستطيع تلك الدولة ذات الفائض في ميزان المدفوعات إما أن تزيد من اقتناعها للسلع والخدمات الأجنبية وأما أن تفرض هذا الفائض إلى دول أخرى مزاولة نشاط استثماري في الخارج والفائض يمكن الأعوان الاقتصاديين في اللجوء للاستيراد لارتفاع دخولهم ولا يمكن للأجانب من استغلال موارد الدولة ومجهودات عمالها فحسب بل من عملية استنزاف طاقاتها وخيراتها الانتاجية كذلك، وقد تعاني الدولة من عجز في ميزان مدفوعاتها ويترتب عن ذلك زيادة مديونيتها للعالم الخارجي، فتعيش في مستوى أكبر من إمكانياتها الحقيقية، كما يترتب هذا العجز أيضا بالأقبال على عملات الدولة الدائنة.

وانخفاض الطلب على العملة المحلية واستمرار هذا الوضع يجعل مركزه بهذه الدولة ضعيفا في الاقتصاد الدولي فتنهار سمعتها الاقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية والاقليمية[1].

وهناك العديد من الأنواع الاختلال منها بسبب العجز والعكس بسبب الفائض وتنقسم إلى:

[1] - قطاف لويزة، مرجع سابق ص 35.

أ-الاختلال المؤقت:

وينقسم إلى:

- **الاختلال العارض:**

ويحدث هذا الاختلال نتيجة لظروف طارئة تؤثر على التوازن الاقتصادي الخارجي لدولة مثل الظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية التي تؤدي بحياة الكثير من البشر وتهدم المنشآت الحيوية في الدولة، ويتصف هذا النوع من الاختلال بالطابع المؤقت، حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه[1].

- **الاختلال الموسمي:**

يتوقف على المدة التي حدث فيها الاختلال يمس خاصة الدول التي لها المحاصيل الموسمية أو منتوجات موسمية فمثلا في موسم الشتاء يزيد الطلب على البترول والغاز وبعد هذه الفترة يتلاشى هذا الفائض.

ب-الاختلال الدوري:

يمس هذا النوع من الاختلال الأنظمة الرأسمالية في فترات الرواج والكساء وتنعكس أثارهما على ميزان المدفوعات.

ج-الاختلال الاتجاهي:

وهو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث تزداد الواردات زيادة كبيرة في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة وذلك بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطة التي تحتاجها للنمو الاقتصادي وهذا الاختلال يعالج عن طريق رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل.

د-الاختلال النقدي:

يعتبر التضخم أحد مصادر اختلال ميزان المدفوعات فمن المعروف أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات، كذلك ارتفاع مستوى الأسعار داخليا يشجع على التحول إلى الواردات البديلة بسبب انخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية والطلب الأجنبي بسبب ارتفاع الأسعار ينخفض الطلب

[1] - رانيا محمود عبد العزيز اعمارة، مرجع سابق ذكره، ص 385.

على صادراتها أو قد يتحول إلى المنافسة وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات هذا العجز لا سبيل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو اتباع سياسة انكماشية مناسبة [1].

هـ–الاختلال الدائم:

مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعات المختلفة ويرجع إلى عوامل كثيرة منها: تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر وتغير عرض عناصر الانتاج ومنه قد يتغير عرض العمل بسبب النمو[2].

المطلب الثاني: تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

بما أن اختلال توازن ميزان المدفوعات عبارة عن وضعية غير مرغوب فيها، سواء كان هذا الاختلال فائضا أو عجزا، فإن ذلك استدعى إيجاد حلول من أجل إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات. و الملاحظ أن عملية تسوية الاختلال هذه تختلف حسب التوجه الاقتصادي لكل مفكر و الفترة الزمنية التي تم فيها تناول الظاهرة، حيث نجد في هذا الصدد المنهج الكلاسيكي، و المنهج الكينزي، ونجد أسلوبين لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، هما أسلوب المرونات و أسلوب الاستيعاب.

1 – المنهج الكلاسيكي في تسوية اختلال ميزان المدفوعات

يعتبر الكلاسيك و الكلاسيكيون الجدد أول من تناول بالتحليل ظاهرة توازن ميزان المدفوعات، و لقد ميز هؤلاء بين وضعين مختلفين؛ الأول في ظل نظام القاعدة الذهبية، و الثاني في ظل نظام النقد غير القابل للتحويل إلى ذهب (السعر الإلزامي) [3]. و تجدر الملاحظة إلى أن النظرية الكلاسيكية في تحليلها لتسوية اختلال ميزان المدفوعات تركز على الأسعار، حيث إن أي تغير في الأسعار سواء الداخلية أو الخارجية يؤثر على حجم الصادرات و الواردات، كما أنها تنطلق من فرضيات معينة و هي ثبات الدخل لأن الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، و التوازن التلقائي عن طريق آلية السوق و التي تضمن العودة إلى حالة التوازن عند حدوث أي اختلال.

[1] - قطاف لويزة، مرجع سبق ذكره، ص 36.
[2] - كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية بكلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب – البليدة – الجزائر، 2005-2006، ص 17.
[3] - صالح مفتاح: محاضرات في المالية الدولية، مرجع سابق، ص 53

أ – إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات في ظل نظام القاعدة الذهبية:

يذهب التفسير الكلاسيكي الذي سيطر على الفكر الاقتصادي منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1914 تقريبا إلى أن توازن ميزان المدفوعات إنما يتم في ظل قاعدة الذهب عن طريق ما تزاوله حركات الذهب من تأثير على مستويات الأسعار. و تنسب هذه الفكرة إلى الاقتصادي دافيد هيوم (1711- 1776)[1]. ولذا فقد كان حديثهم عن تحقيق التوازن عن طريق التغييرات في الأسعار يتم وفقا لقواعد نظام الصرف القائم على قاعدة الذهب[2].

و أما في الحالة العكسية، أي إذا حدث تدهور في مستوى الإنتاجية الداخلية للبلد سوف يخرج الذهب من اجل تسديد العجز في ميزان المدفوعات بالذهب.

ب – إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق تغيير سعر الصرف

بالنسبة للكلاسيكيين الجدد يتحقق توازن ميزان المدفوعات في ظل نظام النقد غير القابل للتحويل (السعر الإجباري) عبر تغيرات أسعار الصرف، فسعر الصرف يتحدد طبقا لقانون العرض و الطلب الذي ينطبق على تبادل العملات عبر العمليات المسجلة في أصول و خصوم ميزان المدفوعات[3]. أي أن التغيرات الآلية لأسعار الصرف التي تستجيب لقوى العرض و الطلب كفيلة بإعادة ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن.

ففي حالة عجز ميزان المدفوعات فإنه سوف يكون الطلب على العملات الأجنبية أعلى من العرض منها، و ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعرها مقارنة بأسعار العملات الوطنية أو المحلية.

أما في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإنه سوف يكون الطلب على العملة الوطنية أعلى من العرض منها مما يرفع سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، و هذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات الوطنية و انخفاض أسعار الواردات مما يزيد من الطلب عليها، و هكذا يعود ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن.

[1] - محمد زكي شافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1 ،لبنان ،1989 ، ص 146.
[2] - أحمد مندور: مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية ،بيروت،1990 ، ص 143.
[3] - بالحبيب عبد الكامل ، مرجع سابق ،ص98 .

2 – المنهج الكينزي في تسوية اختلال ميزان المدفوعات

رفضت النظرية الكينزية الدور الذي تلعبه كمية النقود في النظرية الكلاسيكية بل وأكدت على دور المؤثرات غير النقود والأسعار وخاصة التشغيل والدخل الوطني في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات[1]. والجدير بالذكر أن كينز لم يتعرض لهذا الموضوع في مؤلفه (النظرية العامة) و لكن تحليل تأثير حركات المداخيل أخذ بالنظرية الكينزية في تحليل دخل التوازن لكي تطبق على الاقتصاد المفتوح، فالصادرات تظهر كنوع جديد من الطلب يضاف إلى الطلب الكلي مؤهلة لكي تمارس على الدخل الوطني أثرا مضاعفا يسهم في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات. فوفق المدرسة الكينزية يحدد تغير الدخل الوطني تغيرات كل من الصادرات و الواردات للبلد، و بالتالي يؤثر على وضعية ميزان المدفوعات حتى يعود إلى حالة التوازن.

و تعتمد النظرية الكينزية في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات على فكرة أساسية و هي أن الاختلال يؤدي إلى تغير الدخل الوطني و مستوى التشغيل معتمدة في ذلك على الميل الحدي للاستيراد و مضاعف التجارة الخارجية، فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، و هذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد[2].

3 – سياسات تسوية اختلال ميزان المدفوعات

سياسات التسوية هي تلك المجموعة من الآليات و الميكانيزمات التي تقرها السلطات الاقتصادية في الدولة لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، و تشتمل هذه السياسات أساسا على أسلوب المرونات و أسلوب الاستيعاب.

أ – إعادة توازن ميزان المدفوعات وفق أسلوب المرونات

يعتمد هذا الأسلوب على مرونة كل من الصادرات و الواردات بالنسبة لسعر صرف العملة الوطنية و أهميتها في توجيه ميزان المدفوعات.

ويرجع الفضل إلى لبلورة و تأثير أسلوب المرونات نظريا إلى روبنسون سنة 1937 استجابة للحاجة النظرية في تكييف ميزان المدفوعات بموجب أسعار صرف أكثر مرونة[3]. وفق هذا الأسلوب فإن أي تخفيض في

[1] - هوشيار معروف، المرجع السابق ، ص 263.
[2] - بالحبيب عبد الكامل ،مرجع سابق ، ص101 .
[3] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي: المالية الدولية، دار المناهج ،ط1 ،الاردن ،2007، ص 69.

سعر الصرف سوف يكون له دور في تغيير سعر كل من الصادرات و الواردات مما يحسن وضع ميزان المدفوعات، و ذلك من خلال التغيير في مستوى أسعار السلع المحلية نسبة إلى أسعار السلع الأجنبية المستوردة في كل من الأسواق المحلية و الأجنبية، و هذا بدوره يؤدي إلى استبدال استهلاك السلع المستوردة بالسلع المحلية لانخفاض أسعارها، كما يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية بسبب أسعارها التنافسية، وهذا معناه أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض حجم الواردات و زيادة حجم الصادرات مما يحسن من حالة ميزان المدفوعات.

2 – إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وفق أسلوب الاستيعاب

يركز أسلوب الاستيعاب على دور السياسة المالية انطلاقا من التحليل الكينزي، و قد استخدم هذا المصطلح سنة 1952، و يهتم هذا الأسلوب بأثر الأسعار و الدخل معا في إحداث تغير في ميزان المدفوعات، و لذلك يسمى هذا الأسلوب أحيانا بأثر السعر/الدخل. ووفق مفهوم الاستيعاب، يعرف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن الفرق بين الدخل الوطني الإجمالي و الإنفاق الوطني الإجمالي لاقتصاد ما[1].

وهذا يعني أن ميزان المدفوعات وفق هذا الأسلوب هو الفرق بين ما تنتجه الدولة و ما تستوعبه من هذا الإنتاج.

ويعد منهج الاستيعاب تطورا حديثا مقارنة بمنهج المرونات فهو يحول التحليل من الميزان التجاري كفرق بين قيم الصادرات و الواردات إلى الحساب الجاري كفرق بين الدخل المحلي و الإنفاق المحلي الكلي[2].أي أن الحساب الجاري وفق هذا الأسلوب عبارة عن الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق المحلي الإجمالي، و يتحسن وضع الحساب الجاري بتحسن الناتج المحلي الإجمالي أو انخفاض الإنفاق المحلي الإجمالي، أو تحسنهما معا بشرط أن تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الزيادة في الإنفاق المحلي الإجمالي.

[1] - أحمد مندور: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 223.
[2] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سابق، ص 69.

المطلب الثالث : التدابير الخاصة بتحرير ميزان المدفوعات

1- تدابير الصندوق النقد الدولي لتوازن ميزان المدفوعات :

من بين المهام والاهداف التي يسعى صندوق النقد الدولي إلى تحقيقها نجد مساعدة الدول الاعضاء في تحقيق التوازن لخارجي أو توازن في موازين مدفوعاتها وذلك من خلال مجموعة من التدابير والاجراءات نذكر منها :

- العمل على تخفيض درجة اختلال موازين مدفوعات الدول الاعضاء ،وذلك عن طريق تقصير مدة الاختلال إلى أدنى مستوى له أو إزالته .
- بث الثقة في نفوس الدول الاعضاء يجعل موارد الصندوق في متناولهم تحت ضمانات كافية بما يسمح لهم بتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات دون اللجوء إلى تدابير هدامة للرخاء الوطني أو العالمي كالحد من حرية المبادلات التجارية مع العالم الخارجي ،أو تخفيض قيمة العملة الخارجي بما يؤثر سلبا على مستهلكي السلع الاجنبية .

2- تدابير المنظمة العالمية للتجارة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات :

من بين المزايا التي تحصل عليها الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية نجد تدابير ميزان المدفوعات والتي أقرتها المنظمة من أجل مساعدة الدول على تجاوز الخلل الذي قد يصيب موازين مدفوعاتها وتصحيح الاختلال وتتجلى هذه التدابير في المادتين 12 و18 من الغات 1994 .واللتان تتضمنان أحكام ميزان المدفوعات .

المادة 12 : تطبق على كافة الاعضاء في المنظمة العالمية للتجارة ونظرا لأن الدول المتقدمة لا تستخدم بصفة عامة أحكام المادة 12 لأنها أصبحت معطلة من الناحية العملية .

المادة 18 : تطبق على الدول النامية الاعضاء ومضمونها هو امكانية تطبيق لقيود كمية لاحتواء الخلل في ميزان مدفوعاتها والمترتب على زيادة الطلب على الواردات بمناسبة تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية ،إلا أن هذه التدابير يتم وفق إجراءات محددة من المنظمة سلفا ،وكذلك القيام بمفاوضات وترتيبات مع الاطراف أو الشركاء التجاريين الذين قد يتأثرون بهذا القرار [1].

[1] - بالحبيب عبد الكامل ،مرجع سابق ،ص107-108 .

خـلاصة الفصل الأول

إن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة ظهرت إلى حيز الوجود كجزء من عملية قامت بها الدول الصناعية الكبرى أساسا لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وإسقاط إلغاء المنظمة لأن الولايات المتحدة عارضت ذلك بقوة لما رأته في قيام هذه المنظمة من تعدي على صلاحيات الكونغرس الأمريكي في اتخاذ القرارات الوطنية خاصة المتعلق منها بالتجارة الخارجية ، وتم الموافقة عليها كمعاهدة دولية.

ولقد تزامن إنشاء هذه الاتفاقية مع مولد العديد من المؤسسات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة والتي تختلف في الأسس والأهداف والمبادئ الخاصة بكل منها ،إذ يمكن القول أن منظمة الجات – باعتبارها كيان تحول بدا من سنة 1995 إلى منظمة للتجارة العالمية – تختلف عن المؤسسات المالية الأخرى من حيث تحرير النظام العالمي.

إن هذا التحول الذي اصفرت عليه جولة الاورغواي وأكده بيان مراكش كان نتيجة مجموعة من العوامل هيأت الأوضاع ووفرت الشروط المناسبة التي ساعدت على إنشاء هذا الكيان،وعليه فإن مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل الحقائق التي عرضناها بشيء من التطور يكمن أساسا في حقيقة أنها منبر دولي شامل يتسع لجميع الدول و يظم جميع الكتل الاقتصادية وسوف تدور في أروقتها جملة من الصراعات التجارية .

كما يعتبر ميزان المدفوعات أحد المعالم الاقتصادية لأي بلد وكأداة لتسوية المعاملات الخارجية وهو بمثابة مرآة تعكس الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة ،ويتجلى ذلك في تقديم إحصائيات وبيانات مفصلة عن قيمة المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي ونظرا إلى المتغيرات الاقتصادية يشهد ميزان المدفوعات عدة اختلالات والإعادة التوازن إليه تلجا الدولة إلى إتباع تدابير لتصحيح هذا الاختلال وعليه فان أهم سياسات إعادة التوازن نجد أسلوب المرونات وأسلوب الاستيعاب.

وبما أن الجزائر تسعى إلى الانضمام للمنظمة لزيادة انفتاحها على السوق العالمية وتفصيل عجلة التجارة وهذا ما يجعل ميزان المدفوعات يتكيف مع مستجدياتها وهو ما سنتطرق إليه من خلال دراسة ميزان المدفوعات الجزائري في حالة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

الفصل الثاني

ميزان المدفوعات الجزائري في ظل مساعي الانضمام

إلى المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد

جاء طلب الانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية لتجارة ضمن سلسلة الاصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين.وعزمها على انتهاج نظام اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي ولقد عرفت مفاوضات الانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية لتجارة تغييرات في اداء الاقتصاد الجزائري وجعلها على نقص خطوة من الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة وهذا من شئنه ان يؤثر على وضعية ميزان المدفوعات الذي يشهد تطور في أرصدته منذ بداية التسعينيات وتتبين الاثار المحتملة الوقوع من خلال الايجابيات والسلبيات التي قد يتعرض لها حسب المتغيرات الاقتصادية لذلك توجد عدة استراتيجيات تعمد الجزائر اليها في حالة الانضمام كخطوة لمواجهة الاثار السلبية الممكنة الحدوث وعليه سنتطرق في هذا الفصل الى معرفة علاقة الجزائر بالمنظمة العلمية للتجارة ودراسة تطور رصيد ميزان المدفوعات والآثار المحتملة الوقوع في حلة الانضمام وإستراتيجية الجزائر لتقليل من الآثار السلبية وتحسين اقتصادها .

المبحث الأول: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة

إن انضمام الى المنظمة العالمية يتطلب مجموعة من الاجراءات وتلعب فيها الدول الاعضاء دورا هاما حيث يتم ترشيح العضو وتحليل وضعيته الاقتصادية والسياسية وهذا وفق اتفاقية الغات 1947 التي تركت الباب مفتوحا امام الدول التي ترغب في الانضمام والتي من ضمنها الجزائر .

المطلب الاول: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة

إن الجزائر لم تقدم طلب الانضمام الي المنظمة العالمية للتجارة إلا بعد ان تاكدت من انه لا جدوى من تفادي الانضمام اليها وبقائها على الهامش خاصة بعد انتقالها الى نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ تحرير التجارة الدولية وهو ما يتوافق والهدف الاساسي للمنظمة .

1- طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة:

لقد بدأت الجزائر نيتها في الانضمام الى الاتفاقية العامة للتعريفات والغات منذ 1987 وبعدها تم قبول طلب الانضمام من طرف مجلس ممثلي اعضاء الغات في 17 جوان 1987 وتنصيب فوج عمل خاص بالجزائر وفي الفاتح جوان 1995 تم تحويل جميع افواج العمل الخاصة بالانضمام بالغات الى افواج مكلفة بالانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة حيث اتبعت الجزائر الاجراءات المعمول بها للانضمام و المتمثلة في:

- تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية .
- الدراسة المعمقة لنظام التجارة الخارجية من طرف فوج العمل على اساس الاجابة على الاسئلة المطروحة من قبل اعضاء المنظمة .
- تقديم عروض اولية حول التعريفة وحول الخدمات .
- التحولات القانونية بغرض توافقها مع قوانين المنظمة [1].

[1] - جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث ،عدد 11،جامعة الجزائر 2012، ص:227.

2- شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :

ان انضمام الى المنظمة العالمية لتجارة يلزم على الدول القيام بتطبيق جملة من الشروط والجزائر واحدة من الدول الملزمة بتنفيذ هذه الشروط ومن بين الشروط والتنازلات التي يفرضها الاعضاء الرسميين في المنظمة العالمية لتجارة على البلدان الساعية للانضمام نجد ما يلي :

- تخفيض التعريفات الجمركية وتثبيتها .
- تقديم المزيد من التنازلات لدخول السلع والخدمات الى اسواقها مع الاخذ بعين الاعتبار حماية بعض القطاعات الاستراتجية الناشئة وتطوير قدرتها التنافسية في فترة محددة .
- تجانس الميكانيزمات الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول مع تلك التي تتميز بها الدول الاعضاء في المنظمة العالمية لتجارة .
- التزام الدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية بإجراءات ضريبية اتجاه السلع المستوردة .
- وباعتبار الجزائر واحدة من بين الدول الساعية للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة فإنها قد شرعت في تنفيذ تلك الشروط المفروضة اعلاه بالإضافة الى ذلك فإنها ملزمة بتنفيذ ومراعاة نوعين من الشروط الانضمام الى هذه المنظمة وهذين الشرطين هما :

أ- الشروط العامة:

ان باب الدخول والانضمام الى المنظمة العالمية لتجارة مفتوحا لكل دول تلتزم بالتفاوض مع الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة ،وتقبل بالتوقيع على اتفاقيات حول تخفيض الرسوم الجمركية والدخول الى الاسواق العالمية وباعتبار الجزائر من الدول التي تملك اكثر الاسواق اغراء في افريقيا فهي في موضع جيد للتفاوض حول الانضمام الى هذه المنظمة

ب- الشروط الخاصة:

لقد تقدمت السلطات الجزائرية بإرسال طلب الى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة تبين فيه نيتها في الانضمام الى هذه المنضمة وذلك في ظل ما تملكه احكام المادة 12 من اتفاقية المنظمة وقد تضمن هذا الطلب تقريرا مفصلا حول السياسة التجارية والوضعية الاقتصادية خلال العشرة سنوات الاخيرة وبصدور نتائج هذا التقرير تكون الجزائر مجبرة على تقبل الاهداف الاساسية للمنظمة العالمية لتجارة وهذا ما يترتب عنه التزامات من الصعب تحملها كون الجزائر مازالت في المرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق .

3-دوافع واهداف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:

تتمثل اهداف ودوافع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة في:

- إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع وزيادة قيمة المبادلات التجارية .
- تحفيز وتشجيع الاستثمارات وهذا مرتبط بنجاح الإصلاحات التي قامت بها الجزائر.
- مسايرة التجارة الدولية وذلك بسبب لجوء الجزائر الى الاسواق العالمية والجهوية .
- للحصول على احتياجاتها .
- تعديل المنظومة القانونية وذلك بقيام الجزائر سنة 2001 بإصدارأمر رئيسي يتضمن قانون الاستثمار وقانون حماية الأعمال الأدبية والفنية سنة 1987 [1].

المطلب الثاني: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

ظلت الجزائر دولة ملاحظة في الغات منذ 1964 ولم تقدم أي مبادرة نضرا إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري آنذاك حيث كان يتميز بطابع الاحتكار[2].

وباعتبار الجزائر إحدى الدول النامية وبحكم الواقع الاقتصادي الذي تعيشه انه من الطبيعي بسعيها للانضمام للمنظمة وخاصة أنها أحد أضلاع العولمة لذلك أصبحت عملية الانضمام حتمية لابد منها لذلك أودعت الجزائر ترشحها للانضمام سنة 1987 إلى الغات والتي سبقت المنظمة العالمية للتجارة وعقدت الجزائر 12 جولة مفاوضات وأجانب على أزيد من 1900 سؤال مرتبط أساسا بنظامها الاقتصادي.

ويمكن تقسيم مسار الانضمام إلى المراحل التالية :

1- المرحلة الاولى:1996-1998

رغم أنه تم رفض طلب انضمام الجزائر للجات في 1986، إلا أن الجزائر قدمت في 30 أفريل1987 إلى سكرتارية الجات مقررا تبين فيه نيتها في الانخراط والتفاعل في الاتفاقية بعد أن كانت في السابق كعضو ملاحظ، وشكلت لذلك فرقة عمل في 17 جوان 1987، ليتم في جويلية 1987 تأسيس فوج عمل لدراسة ملف وطلب الجزائر للتعاقد في الاتفاقية، ولأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية لم يتم إرسال طلبها إلا في جوان

[1]- ناصر دادي عدون ،انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة (الاهداف والعراقيل) ،العدد الثالث ،ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 ،ص ص 70-72.

[2]- بالحبيب عبد الكامل ،مرجع سابق ،ص84 .

1996، لتقدم في 1997 مذكرة حول نظام التجارة الخارجية إلى أمانة المنظمة عقدت أولى جولات المفاوضات مع الجزائر في اجتماع المنظمة المنعقد يومي 23 – 22 أفريل1998 بجنيف أين تم طرح تصور واضح حول مدى تطابق التجارة الخارجية للجزائر مع الإجراءات المتضمنة في الاتفاقيات التجارية لـ OMC، لتدخل في مفاوضات متعددة الأطراف حيث تلقت على أثرها الجزائر مجموعة من الأسئلة، ويتمحور في الغالب حول نظام الأسعار، ميزان المدفوعات التعريفات الجمركية، التبادل التجاري، الدعم الموجه لبعض القطاعات كالقطاع الفلاحي مثلا. وإثناءها تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول وهي : (الولايات المتحدة: 170 سؤال، دول الاتحاد الأوروبي: 124 سؤال، سويسرا: 33 سؤال، اليابان 9 أسئلة، استراليا 08 أسئلة) ،والإجابة على هذه الأسئلة تكون بشكل كتابي، حيث تلقت الجزائر 500 سؤال، وذلك عن طريق وفد المفاوضين يتكونون من 70 عضوا يمثلون 23 وزارة وقد تابعت حوالي 40 دولة انضمام الجزائر، أغلبها من دول الاتحاد الأوروبي .وبعد تبليغ الأجوبة عن هذه السلسلة الأولى والتي كانت في 05 جويلية 1997، أعقبتها مجموعة أخرى من الأسئلة والاستفسارات كان عددها 170 سؤالا، طرحت كلها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة إمكانيات وآفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ولقد عقد أول اجتماع عمل للوفد المكلف بدراسة ملف عضوية الجزائر في المنظمة بتاريخ 22 أفريل1998 بجنيف، حيث تم خلال هذا الاجتماع الإجابة على بعض الأسئلة شفويا من طرف الوفد الجزائري وتركت أسئلة أخرى للإجابة عنها كتابيا.

2- المرحلة الثانية ا:2002 – 2000:

كان من المقرر أن تستأنف الجزائر المرحلة الثانية من المفاوضات في بداية سنة 1999، إلا أن فشل مؤتمر سياتل حال دون ذلك، كما تم أيضا في 09 أفريل 2001 القاء بين وزير التجارة، آنذاك، مع رئيس المنظمة في محاولة لإنعاش المفاوضات إلا أن هذه الأخيرة فشلت،، فقد قدمت الجزائر مذكرة جديدة مقدمة في جوان 2001، و كان على رأس الوفد الجزائري وزير التجارة ، إلا أن المفاوضات لم تصل إلى أي نتيجة ملموسة، و بالتالي حكم عليها بالفشل. و قد وجهت للجزائر عدة انتقادات من طرف المنظمة بسبب النقائص و التناقضات التي احتوتها المذكرة المقدمة من طرف الوفد الجزائري ، مما أدى بالجزائر إلى إعادة صياغة المذكرة في جويلية2001، و قدمت للمنظمة ليقوم خبراء لدى وزارة التجارة في 13 ديسمبر 2001 إلى إعادة صياغة مذكرة الانضمام، ونضمها والمعلومات التوضيحية حول النظام التجاري الجزائري والتغيرات المرتقبة على المنظومة الجبائية والجمركية من أجل تلاءمتها مع القواعد الدولية وفي جانفي 2002 تلقت الجزائر مجموعة أخرى من الأسئلة تصب معظمها حول المنظومة التعريفية. و أجابت الجزائر على هذه الأسئلة بتقديمها لعرض مفصل حول

تعريفاتها الجمركية التي تنوي الدخول بها الى المنظمة العالمية للتجارة. و في 2002-02-07 قاد وزير التجارة وفدا جزائريا يتكون من 40 خبيرا و أخصائيا لاستئناف المفاوضات، وجهت خلالها العديد من الانتقادات للجزائر لعدم مطابقة قوانينها و تشريعاتها و كذا ضبط معالم المعطيات التجارية و الاقتصادية مع تلك المعتمدة لدى المنظمة، لهذا أعادت الجزائر صياغة المذكرة المقدمة وفقا للشروط المفروضة من قبل المنظمة العالمية للتجارة، و تتعلق هذه الانتقادات باحتواء ملف الجزائر على حوالي.137 قاعدة لا تتماشى و المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة وفي 29 أفريل 2002 بدأت المفاوضات الثنائية بجنيف، ودامت إلى 07 ماي من سنة 2002، وهذه المفاوضات هي عبارة عن سلسلة أولى جرت مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا واليابان وسويسرا، وخلال هذه اللقاءات وصفت الاقتراحات الجزائرية من قبل الأطراف المفاوضة، بأنها ذات مصداقية وتستحق التفاوض و مع بداية هذه المرحلة ، تكون الجزائر قد انتهت من المفاوضات المتعددة الأطراف، و التي تمت مع 43 دولة نم أعضاء المنظمة و بعد نهاية هذه المرحلة، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء بالمنظمة ، و هذا بداية من أكتوبر 2002 لتركز على أهم النقاط التي بقيت عالقة مثل تحرير الأسعار المسبق .

بالإضافة إلى موضوع تصدير و استيراد بعض المواد مثل النفايات المعدنية و المواشي ذات الخصوصية المحلية و التي لا تزال الجزائر تتحفظ على قواعد المنظمة بشأنها وفي 16 نوفمبر 2002 انتهت الجولة الرابعة من المفاوضات، وأكدت الحكومة الجزائرية نيتها من أجل تعجيل سير الملف الجزائري، حيث أن أكثر من 90 %من التشريع أصبح يتوافق وقوانين المنظمة، ولم يبق على الجزائر إلا أن تجيب على 100 سؤال جديد يتمحور حول التشريع الاقتصادي والنظام الجمركي .

3- المرحلة الثالثة: من 2003 إلى يومنا هذا:

وفي هذه المرحلة انعقدت الجولة الخامسة من المفاوضات والتي جمعت أعضاء اللجنة المشرفة على انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بفوج العمل المكلف بإدارة المفاوضات مع الجزائر في الأسبوع الثاني من شهر ماي عام 2003، وذلك بهدف تقييم وضبط الآليات الأخيرة لانضمام الجزائر النهائي للمنظمة العالمية للتجارة في السداسي الأول من عام 2004، حيث أن وثائق الانضمام الرسمي للمنظمة أصبحت جاهزة ، حيث أن ما بقي في الجولة الأخيرة لا يزيد عن مجرد إجراءات شكلية، بالنظر إلى ما تم إنجازه خلال السنوات الماضية. إلا أن ذلك لم يتحقق لتعلن وزارة التجارة أن المرحلة النهائية للمفاوضات ستعقد في جنيف 25 جوان 2004، والتي

سيدور النقاش فيها حول المقترحات الجزائرية، حيث قام الوفد الجزائري يوم 25 جوان بإجراء تقييم نهائي للمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، كما عرض التعديلات الاقتصادية الأخيرة، وتمحور الحديث في المحادثات النهائية حول دخول السلع والخدمات على مستوى الأسواق، وقد تم أيضا الاستماع إلى تقرير مجموعة العمل المكلفة بالملف الجزائري وعلى ما يبدو أن التقييم كان ايجابيا جدا، ليصرح بعدها أن الانضمام سيكون خلال سنة 2005 لا محالة وككل مرة وفي 2007 ذكر وفد المفاوضين الجزائريين أن الجزائر قد تنضم خلال هذه السنة، ويتواصل العمل على قدم وساق لحل بعض الخلافات المتعلقة بمقاييس وتنظيمات التصدير والاستيراد، ليعرب مرة أخرى وزير التجارة الذي قاد الوفد الجزائري في المفاوضات، في اجتماع مجموعة العمل حول انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، والذي انعقد بين 16 و18 يناير في جنيف، عن تفاؤله لانضمام الجزائر عام 2008، حيث أنه من بين 35 دولة بدأت المفاوضات مع الجزائر، أعلنت 31 دولة تأييد انضمام الجزائر بسرعة إلى منظمة التجارة العالمية، فبعد قطع 10 جولات من المفاوضات والإجابة عن أكثر من1500 سؤال من الدول الأعضاء، ورغم هذا يبقى التفاؤل كبيرا أن توقع الجزائر بروتوكول الانضمام بداية سنة 2009، وتنتهي بذلك مسيرة طويلة عايشتها خلال ما يقارب ثلاثة عقود من الزمن[1].

وخلال الاجتماع الأخير الذي انعقد في شهر مارس 2014 بجنيف سويسرا أشادأعضاء المنظمة العالمية لتجارة بجهود الجزائر المبذولة للانضمام وهذا ما أكده وزير التجارة عمارة بن يونس في شهر ماي من 2014 على ان مهمته تسريع مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية لتجارة ولقد بلغ مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية لتجارة مرحلة النضج حسبرأي رئيس الفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية لتجارة وفي ظل اطار مساعي الانضمام عقدت الجزائر عدة اتفاقيات ثنائية منها مع الأرجنتين في مجال تجارة السلع وقعت اتفاقيات متشابهة مع كل من كوبا و الارغواي والبرازيل وفنزويلا و سويسرا[2].

ومن المحتمل أن يصل مسار الجزائر الى الانضمام مرحلته الاخيرة في سنة 2015 .

[1] - زكية محلوس ،أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية ،مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية ،جامعة ورقلة – الجزائر ،2009/2008 ،ص ص 63-66 .

[2]، - http://www.aps.dz. 13.00 ،على الساعة 20 /2015/04 ،يوم /

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجهها الجزائر حول الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

رغم العديد من الإصلاحات على المستوى الاقتصادي إلا أننا لم نصل إلى المعايير الدولية المطلوبة وذلك لوجود العدد من العوامل التي ساهمت في تعثر الملف الجزائري ومنها:

1- غياب استراتيجية تفاوضية وارتكاز الجزائر على المفاوضات الاتحاد الأوروبي رغم مشاركة في المختلف من الدورات كدولة ملاحظة .

2- تضييق مساحات التفاوض أمام المفاوض الجزائري و الاعتماد على الخبير والاعتبارات الإيديولوجية و المعطيات التقنية مما وضع المفوض الجزائري تحت ضغط إملاءات إدارية وسياسة .

3- عدم تحديد البرامج وتضارب المعطيات وتعاقب القوانين من الهيئة الجزائرية الذي أدىإلى فقدان مصداقية الملف الجزائري .

4- وجود اقتصاد موازي وهذه الظاهرة تقلل من الانضمام غالى المنظمة العالمية لتجارة .

5- ارتكاب أخطاء مكلفة بالتسرع بالانتقال من نضام اشتراكي إلى نظام مفتوح دون تخطيط .

6- الترسانة القانونية وهي أهم العوائق في الميدان التجاري .

7- خلط حقيقة المنظمة العالمية بالمنظمات و الهيئات الأخرى[1].

المبحث الثاني: تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري

بما أن ميزان المدفوعات يعكس وضعية أي دولة من حيث مستوى التطور والنمو اقتصادها خلال فترة زمنية، ولهذا فقد قمنا بالتطرق إلى هذا المبحث من خلال تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري.

المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري و ميزان مدفوعاتها بعدة بخصائص سلبية منها ما هو ناتج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد أدى الاستعمال دورا أساسيا وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في :

- التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية .
- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة[2].

[1]- سليم سعداوي ،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ،دار ابن خلدون ،ط1 ،2008 ،ص77-78 .
[2]- جميلة الجوزي، المرجع السابق ، ص 229.

ومنها ما هو نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية غير متكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر والتي يمكن ابرازها فيما يلي:

1- عدم استقرار أسعار الصادرات:

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتوجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكبر لتقلبات الأسعار كلما زاد تعرض ميزان المدفوعات للتقلبات، وبالتالي زيادة احتمالات تعرض ميزان المدفوعات للعجز.

2- انخفاض معدل التبادل الدولي:

يعرف معدل التبادل الدولي بأنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات أي (px/pm) وباعتبار الجزائر دولة من الدول النامية يمكن تلخيص أسباب تدهور التبادل الدولي لهذه الدول فيما يلي:

- مرونة الطلب على السلعة الأولية (صادرات الدول النامية).
- المنافسة الشديدة بين الصادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.
- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية أقل تنافسية ومن ثم بمقدور المنتوجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

3–ضعف القاعدة الانتاجية:

تتميز القاعدة الانتاجية في الدول النامية عامة والجزائر خاصة بعدم التنوع وبالأحادية مما يجعل هذا الاقتصاديات عرضة للتقلبات أسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدراتها التنافسية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال التسعينات

من المهم أن تشير إلى أن فترة التسعينات عرفت جهدا مبذولا في اتجاه اصلاح الاقتصاد الجزائري باعتماد برامج اصلاح مدعوم من قبل منظمات الدولية فضلا عن كون الفترة كانت مجال لتقلبات الاقتصادية عديدة مست مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري، وكانت الاصلاحات تدور في النهاية حول الطريقة المثلى لنقل الاقتصاد الجزائري إلى اعتماد آليات السوق بديلا عن آليات التخطيط المركزي ولقد مس في ما يلي :

- النظام الجبائي بتبسيطه وتكييفه مع الأنظمة الضريبية في دول الجوار.
- نظام النقد والبنوك بإعطاء الاستقلالية للسلطة النقدية في وضع وإدارة السياسية النقدية وابعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان وتمكين البنك المركزي من قيام بأدواره التقليدية.
- نظام الاستثمار بتكريس مبدأ حرية الاستثمار وإزالة التمييز بين المستثمر الوطني والأجنبي من جهة وبين العموم والخاص من جهة ثانية، ومنحه مجموعة من الحوافز الجبائية والمالية والقانونية وتبسيط الاجراءات المتعلقة به للتشجيع القطاعات خارج المحروقات بهدف زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الخام.
- اعتماد مبدأ خوصصة المؤسسات العمومية كوسيلة للاندماج في اقتصاد السوق والتخلص من أعباء المؤسسات العمومية ضعيفة الأداء وهذا بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من المنافسة وتجاوز الاحتكار والبيروقراطية في المجال الاقتصادي.

ولقد أسفرت هذه الاصلاحات على نتائج هامة على المستوى الكلي يمكن أن يبرزها فيما يلي:

- العودة إلى النمو الاقتصادي.
- التحكم في التضخم وتحقيق استقرار الأسعار.
- إعادة تكوين الاحتياطي من العملة الأجنبية.
- تقليص مخزون الدين الخارجي والوصول بخدمات إلى مستويات مقبولة .

ورغم هذه النتائج فإن هذه الاصلاحات لم تستطع تغيير بنية الاقتصاد الجزائري بحيث لم يستطع التخلص من هيمنة المحروقات عليه على مستوى بنية الناتج المحلي الخام وهو ما انعكس على وضعية ميزان المدفوعات التي بقيت رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية[1].

[1] - جميلة الجوزي، المرجع السابق ،ص231 .

نسجل انطلاقا من سلسلة موازين المدفوعات المبنية في الجدول رقم (1) كما يلي:

الجدول (1) : تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصدته خلال التسعينيات

الوحدة : مليار دولار أمريكي										
البيان	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
ميزانالعملياتالجارية	1.35	2.39	1.3	0.8	1.8-	2.2.	1.2	3.45	1.12-	0.02
الميزانالتجاري	3.11	4.67	3.2	2.4	0.3-	0.2	4.1	5.69	1.28	3.36
الصادرات) فوب(	12.88	12.44	11.51	10.41	8.89	10.25	13.20	13.82	10.15	1232
محروقات	12.35	11.97	11	9.9	8.6	9.7	12.6	13.18	9.77	11.91
أخرى	0.53	0.47	0.5	0.6	0.3	0.5	0.6	0.64	0.38	0.41
الواردات	9.77-	7.77-	8.3-	8-	9.2-	10.1-	9.1-	8.13-	8.87-	8.96-
صافيخدماتغيرالعوامل	1.20-	1.35-	1.1.-	1-	1.2-	1.3-	1.4.-	1.08-	1.5-	1.84-
دائن	0.51	0.42	0.6	0.6	0.7	0.7	0.8	1.07	0.74	0.72
مدين	1.71-	1.77-	1.8-	1.6-	1.9-	2-	2.2-	2.15-	2.24-	2.56-
صافيدخلالعوامل	2.09-	2.21-	2.2-	1.8-	1.7-	2.2-	2.4-	2.22-	2-	2.29-
دائن	0.07	0.07	0.1	0.2	0.1	0.1	0.2	0.26	0.37	0.22
مدين	-	-	-	-	1.84-	2.31-	2.56-	2.47-	2.37-	2.51-
مدفوعات الفوائد	2.16-	2.29-	2.4	1.9.-	1.8-	1.3-	2.6-	2.11-	1.95-	-
صافي التحويلات	1.53	1.29	1.4	1.1	1.4	1.1	0.9	1.06	1.09	0.79
ميزان حساب رأس المال	1.57-	1.89-	1.1-	0.8-	2.5-	4.1-	3.3-	2.29-	0.66-	2.40-
الاستثمار المباشر (المباشر)	0.04-	0.08-	0.00	0.00	0.00	0.00	0.3	0.26	0.47	0.46
رأس العام (الصافي)	0.44-	1.23-	0.1	0.3-	2.4-	3.9-	3.4-	2.51-	1.33-	1.97-
السحب	6.29	6	6.9	6.5	4.7	3.2	1.8	1.69	1.83	1.08
السداد	6.73-	7.22-	6.8-	6.9-	7.1-	7.1-	5.2-	4.2-	3.16-	3.04-
قروض قصيرة الاجل والسهو والخطأ	1.03-	0.56	1.2-	0.5-	0.1-	0.3-	0.2-	0.04-	0.2-	0.89-
قروض قصيرة الأجل	1.03-	0.56-	0.2	0.5-	0.1-	0.1-	0.2-	0.16-	-	-
السهو والخطأ	-	-	1.3-	0.00	0.00	0.2-	0.00	-	-	-
الميزان الكلي	0.22-	0.5	0.2	0.00	4.40-	6.30-	2.10-	1.16	1.78-	2.38-
التمويل	-	-	0.2-	0.00	4.4	6.3	2.1	1.16-	1.78	2.38
التغير في الاحتياطات الاجمالية	0.22	0.5	0.1	-	1.1-	0.5	2.10-	3.83-	1.21	2.40
اعادة الشراء من الصندوق	0.09	0.84-	0.20-	0.3-	0.70	0.3	0.60	0.35-	0.45-	0.36-
التغير في الالتزامات الاخرى – بنك الجزائر	-	-	-	0.30	0.00	0.10-	0.10-	0.00	-	0.05-
الديون المعاد جدولتها	-	-	-	-	4.4	4.9	3.5	2.22	0.52	0.00
ميزان المدفوعات المدعم المتعدد الاطراف	-	-	-	-	0.44	0.60	0.94	0.80	0.13	0.08
الاحتياطات من غير الذهب	0.80	1.60	1.50	1.50	2.60	2.10	4.20	8.04	6.84	4.40

المصدر : بنك الجزائر،المدرية العامة للجمارك

1- تطور ميزان العمليات الجارية:

يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية، ويتكون هذا الحساب من الميزان التجاري، وميزان الدخل والخدمات وصافي التحويلات.

أ- تطور الحساب التجاري:

عرف الميزان التجاري تذبذبا طوال فترة الدراسة حيث حقق خلال سنة 1990 فائضا قدره 3.11 مليار دولار وقد جاء هذا نتيجة قيمة الصادرات المحققة والمقدرة ب 12.88 مليار دولار منها الصادرات من المحروقات المقدرة بـ 12.35 مليار دولار و الصادرات خارج المحروقات ب 0.53 مليار دولار (53 مليون دولار) ونتيجة لقيمة الواردات المقدرة ب 9.77 مليار دولار.

كما وارتفع رصيد الميزان التجاري لعام 1991 ليبلغ 4.67 مليار دولار وكان هذا نتيجة انخفاض في قيمة الواردات الجزائرية التي أصبحت تقدر ب 7.77 مليار دولار كما أن الصادرات الجزائرية انخفضت إلى 12.44 مليار دولار، كما واستمر الانخفاض في قيمة الصادرات إلى غاية نهاية 1994 أي عرفت قيمة الصادرات رصيد 8.89 مليار دولار حيث عرف الميزان التجاري خلال هذه السنة عجزا يقدر ب 0.3 – مليار دولار وهي السنة الوحيدة التي عرف فيها الميزان التجاري عجزا كما عرفت أقل رصيد للصادرات الجزائرية طوال فترة الدراسة. وابتداءا من سنة 1995 عرف الميزان التجاري تحسنا حيث حقق فائضا يقدر ب 0.2 مليار دولار وكانت قيمة الصادرات المحروقات تقدر بـ 9.7 مليار دولار والواردات 10.1 مليار دولار كما تحسنت أيضا قيمة الصادرات خارج المحروقات لتكون 0.5 مليار دولار بعدما كانت سنة 1995 تقدر ب 0.3 مليار دولار، ليستمر الميزان التجاري في التحسن نتيجة ارتفاع قيمة صادرات المحروقات إلى غاية 1998 حيث تميزت هذه السنة بانهيار أسعار البترول أين بلغ متوسط سعر البرميل 12.85 دولار للبرميل ، فأحدث ذلك أثرا بالغا على عوائد الصادرات ورصيد الميزان التجاري، فقد انخفض رصيد الميزان التجاري من 5.69 مليار دولار سنة 1997 إلى 1.28 مليار دولار سنة 1998 حيث نلاحظ أن قيمة الصادرات انخفضت إلى 10.15 مليار دولار سنة 1998 بعدما كانت سنة 1997 تقدر ب 13.82 مليار دولار، حيث أن الصادرات من المحروقات في سنة 1997 كانت 13.18 مليار دولار لتصبح عام 1998 تساوي 9.77 مليار دولار ، كما أن الصادرات من المحروقات هي الأخرى انخفضت لتصبح 0.38 مليار دولار بعدما كانت سنة 1997 تقدر ب 0.64 مليار دولار وفي نفس الوقت ارتفعت قيمة الواردات إلى 8.87 مليار دولار، ولكن هذا الانخفاض لم يستمر حيث

عاود الميزان التجاري الارتفاع سنة 1999 ليصبح 3.36 مليار دولار نتيجة ارتفاع قيمة صادرات المحروقات أين سجلت رصيد 11.91 مليار دولار كما صاحب هذا الارتفاع أيضا ارتفاع في قيمة الواردات حيث كانت تقدر ب 8.96 مليار دولار.

ب- صافي خدمات غير العوامل و صافي دخل العوامل.

عرف هذين الحسابين رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة ، حيث عرف حساب خدمات غير العوامل عام 1990 عجز يقدر ب 1.20 - مليار دولار وتواصل هذا العجز إلى غاية نهاية فترة الدراسة عام 1999 أين عرف رصيد يقدر بـ 1.84 - مليار دولار.

أما حساب صافي دخل العوامل فقد عرف عجز عام 1990 يقدر ب 2.09 - مليار دولار وتواصل هذا العجز طوال فترة الدراسة حيث كان العجز سنة 1999 يقدر ب 2.29 - مليار دولار.

ج- صافي التحويلات:

عرف هذا الحساب رصيدا ايجابيا طوال فترة الدراسة، وعرف هذا الحساب أعلى قيمة له سنة 1990 ب 1.53 مليار دولار ، وأقل قيمة له سنة 1999 ب 0.79 مليار دولار.

ومما سبق يمكن أن نقول أن ميزان العمليات الجارية عرف عجزا سنوات 1994 و 1995 و 1998 برصيد 1.8 مليار دولار ، 2.2 - مليار دولار و 1.12 - مليار دولار على الترتيب. أما باقي السنوات فقد عرف ميزان العمليات الجارية فائضا وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (02): تطور رصيد ميزان العمليات الجارية خلال السنوات 1990-1999 :

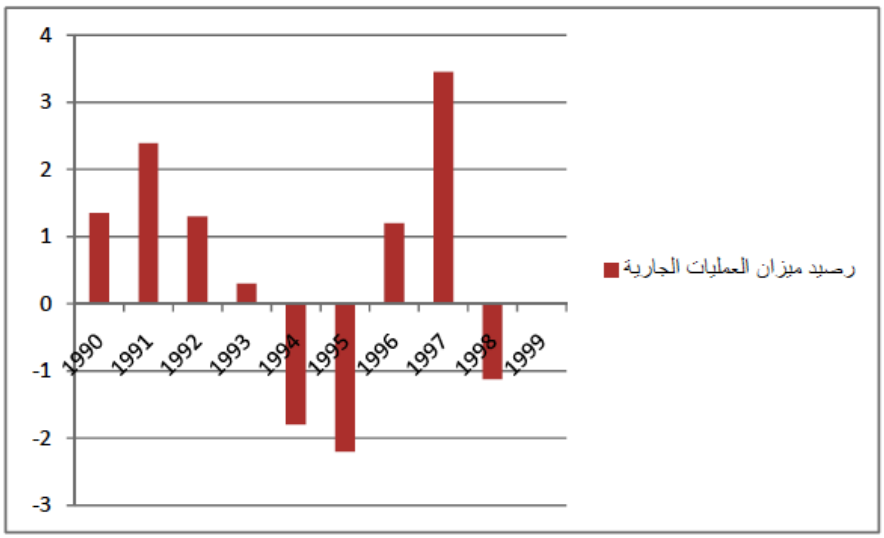

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (01)

2- تطور ميزان حساب رأس المال:

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات ويمثل صافي التحركات الرسمية والخاصة لرؤوس الأموال، والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة بادا متذبذبا طوال فترة الدراسة بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية.

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرف رصيد الاستثمار المباشر عام 1990 و 1991 عجزا بقيمة 0.04 - مليار دولار و 0.08 - مليار دولار، ومن سنة 1992 إلى غاية 1995 فلم يعرف الاستثمار الأجنبي أي رصيد (الرصيد 0)، ليعود حساب رأس المال ليحقق فائضا في باقي سنوات فترة الدراسة، ليكون أكبر فائض يحققه في سنة 1998 برصيد 0.47 مليار دولار.

ب- رؤوس الأموال:

حقق هذا الحساب رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة إلا في سنة أين حقق فائض بقيمة 0.1 مليار دولار، وكان أكبر عجز عرفه هذا الحساب سنة 1995 بقيمة 9.3 - مليار دولار.

ج- قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ:

عرف هذا الحساب رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة.

مما سبق يمكن أن نقول أن حساب رأس المال حقق طوال فترة الدراسة عجزا، وكان أكبر عجز حققه سنة 1995 بـ 4.1 - مليار دولار لينخفض هذا العجز قليلا ليصبح 0.66 - مليار دولار سنة 1998 ليرتفع مرة أخرى سنة1999 إلى غاية 2.40 مليار دولار 1 .وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم(03): تطور رصيد حساب رأس المال خلال السنوات 1990 – 1999

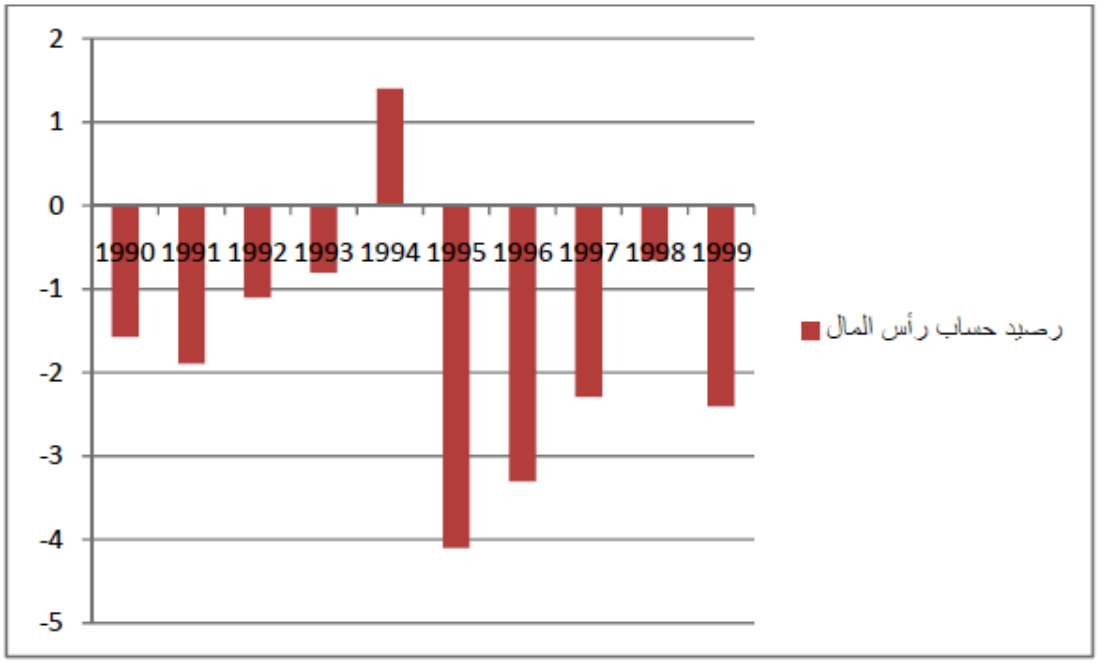

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

3- تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات:

عرف الرصيد الإجمالي والكلي لميزان المدفوعات رصيدا متذبذبا طوال فترة الدراسة، حيث عرف هذا الرصيد عجزا عام 1990 بقيمة 0.5 مليار دولار ليرتفع سنة 1991 ويعرف فائضا بقيمة 0.5 مليار دولار وسنة 1992 بفائض0.2 مليار دولار، أما سنة 1993 فقد عرف ميزان المدفوعات رصيدا متوازنا .ليعاود ميزان المدفوعات الجزائري الانخفاض سنة 1994 ليسجل عجز بقيمة 4.4 - مليار دولار وسار دولار وفي سنة 1995 سجل عجز يقدر بـ 6.3 - مليار دولار وهو أكبر عجز عرفه ميزان المدفوعات الجزائري طوال فترة

الدراسة، لينخفض هذا العجز سنة1996 إلى 2.10 – مليار دولار، وفي سنة 1997 فقد حقق ميزان المدفوعات فائضا بقيمة 1.16 مليار دولار، أما في سنة 1997 فقد حقق ميزان المدفوعات الجزائري فائضا بقيمة 1.16 مليار دولار. ليعود ويحقق عجزا سنتي 1998 و 1999 يقدر ب 1.78 – مليار دولار و 2.38 – مليار دولار على الترتيب 1،وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم(04): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال السنوات : 1990–1999

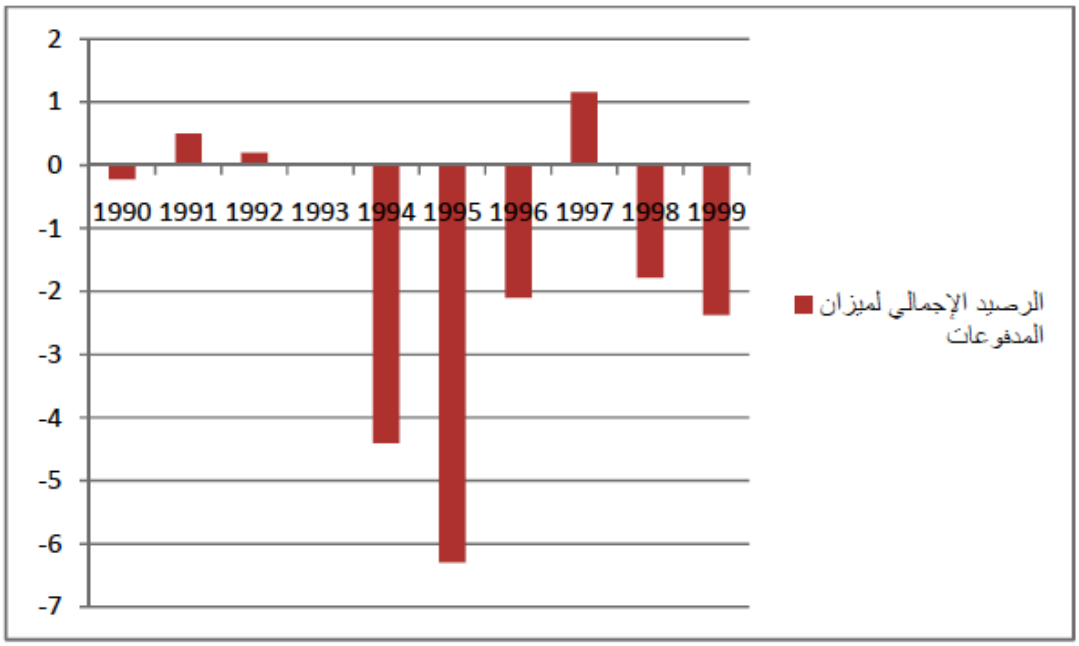

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائر من سنة 2000 إلى 2013:

1– تطور رصيد ميزان المدفوعات من 2000الى 2013:

تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية وهذا ما يلخصه الجدول رقم (2) فيما يلي :

نلاحظ أن هناك تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري من سنة 2000، وذلك يعود إلى التحسن المستمر في أسعار البترول الذي أنجز عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008.

الجدول (02) : تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 و 2010

الوحدة :										مليار دولار أمريكي	
البيان	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
ميزان العمليات الجارية	8.93	7.06	4.36	8.84	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45	0.41	12.16
الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.60	7.78	18.2
الصادرات (فوب)	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18	57.09
محروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41	56.12
أخرى	0.59	0.56	0.60	0.47	0.67	0.74	1.13	0.98	1.40	0.77	0.97
الواردات	-9.35	-9.48	-12.01	-13.32	-11.95	-19.86	-20.68	-26.35	-37.99	-37.4	-38.9
صافيخدماتغيرالعوامل	-1.45	-1.53	-1.18	-1.35	-2.01	-2.27	-2.20	-4.09	-7.59	-8.69	-8.33
دائن	0.91	-0.91	1.30	1.57	1.85	2.51	2.58	2.84	3.49	2.99	3.57
مدين	-2.36	-2.44	-2.48	-2.92	-3.86	-4.78	-4.78	6.93	-11.08	-11.68	-11.9
صافيدخلالعوامل	-2.71	-1.69	-2.23	-2.70	-3.60	-5.08	-4.52	1.82	-1.34	-1.31	-0.36
دائن	0.38	0.85	0.68	0.76	0.99	-1.43	2.42	3.82	5.13	4.74	4.60
مدين	-3.09	-2.54	-2.91	-3.46	-4.59	-6.51	-6.94	-5.64	-6.47	-6.05	-4.96
مدفوعات الفوائد	-	-	-	-1.18	-1.29	-1.03	-0.76	-0.23	-0.19	-0.17	-0.11
صافي التحويلات	0.79	0.67	1.07	1.75	2.46	2.06	1.61	2.22	2.78	2.63	2.65
ميزان حساب رأس المال	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-0.99	2.54	3.45	3.42
الاستثمار المباشر (المباشر)	0.42	1.18	0.97	0.62	0.62	1.06	1.76	1.37	2.33	2.54	3.47
رأس العام (الصافي)	-1.96	-1.99	-1.32	-1.99	-2.23	-3.05	-11.89	-0.77	-0.43	1.30	0.44
السحب	0.80	0.91	1.60	1.65	-2.12	1.41	0.98	0.51	0.84	2.19	0.55
السداد	-2.76	-2.90	-2.92	-3.03	-4.35	-4.46	-12.87	-1.28	-1.27	-0.89	-0.11
قروض قصيرة الاجل والسهو والخطأ	0.18	-0.06	-0.36	-	-	-	-	-	-	-	-
قروض قصيرة الأجل	-	-	-	-	-	-	0.06	-1.13	-	-	-
السهو والخطأ	-	-	-	-0.61	-0.26	-2.25	1.08	-1.59	0.64	-0.39	-0.49
الميزان الكلي	7.57	6.19	3.65	6.86	8.99	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58
التمويل	-7.57	-6.19	-3.65	-7.47	-9.25	-16.94	-17.73	-29.55	-36.99	-3.86	-15.58
التغير في الاحتياطات الاجمالية	-7.51	-6.05	-3.39	-7.03	-8.88	-16.31	-17.73	-28.27	-36.53	-2.28	-15.25
اعادة الشراء من الصندوق	-0.10	-0.14	-0.30	-0.44	-0.37	-0.63	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
التغير في الالتزامات الاخرى - بنك الجزائر-	0.00	0.00	0.00	-	-	-	-	-1.28	-0.46	0.09	-0.08
احتياطات من غير الذهب	11.9	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	147.22	162.22

المصدر : بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ،التقرير السنوية لعدة سنوات

وفي سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في ايرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73% مقارنة بـ 2008 بصفته يمثل قناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر تقهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار مقارنة ب 36.99 مليار دولار في 2008، وتترجم وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010 إلى حد ما نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مريبا[1].

أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فقد كان متذبذب كما هو موضح في الجدول رقم (03) :

[1]- الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 232.

الجدول (03) : تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2011-2013

الوحدة :	مليار دولار أمريكي		
البيان	**2011**	**2012**	**2013**
ميزان العمليات الجارية	17.766	12.418	0.831
الميزان التجاري	25.961	20.167	9.384
الصادرات (فوب)	72.888	71.736	64.377
محروقات	71.661	70.583	63.327
أخرى	1.227	1.153	1.050
الواردات (فوب)	-46.927	-51.569	-54.993
صافي خدمات غيرا لعوامل	-8.805	-7.006	-6.825
دائن	3.745	3.822	3.914
مدين	-12.550	-10.822	-10.739
صافي دخل العوامل	-2.039	-3.906	-4.514
دائن	4.453	3.733	3.548
مدين	-6.492	-7.639	-8.062
مدفوعات الفوائد	-0.241	-0.134	-0.067
اخرى	-6.251	-7.505	-7.995
حصة الشركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	-4.970	-6.342	-5.911
تحويلات صافية	2.649	3.163	2.786
رصيد حساب راس المال	2.375	-0.361	-0.967
الاستثمار المباشر	2.045	1.541	1.661
رؤوس الاموال الرسمية	-1.081	-0.587	-0.384
السحب	0.067	0.266	0.062
الاهتلاك	-1.148	-0.853	-0.446
السهو والخطأ	1.411	1.306-	-2.247
الرصيد الكلي	20.141	12.057	0.134
التمويل	-20.141	-12.057	-0.134
التغير في الاحتياطات الاجمالية اعادة الشراء من الصندوق	-20.035	12.216-	-0.239
حقوق اخرى للاستلام ناتجة عن التوظيف	0.102	0.195	0.167
وضعية الاحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي	-0.208	-0.039	-0.062
الاحتياطات من غير الذهب	182.224	190.661	194.112
بعدد اشهر استيراد السلع و الخدمات من غير العوامل	36.765	36.667	35.419
سعر الوحدة لصادرات البترول الخام	112.943	111.045	109.550

المصدر : بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ،التقرير السنوية لعدة سنوات

حقق ميزان المدفوعات سنة 2013 و2014 على التوالي فائض قدره 0.83 و 1.84 مليار دولار الذي يعتبر ضعيفا مقارنة بسنتي 2012 و 2014 على التوالي 12.42 و17.77 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول .

أما الصادرات خارج المحروقات وعلى الرغم من اتجاهها تدريجي نحو الارتفاع إلا أن مستواها يبقى ضعيفا ،حيث بالكاد بلغت 1.40 مليار دولار في أحسن الاحوال سنة 2008 ،وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني ،إضافة إلى الضعف الحاد في الديناميكية الاقتصادية في الحقل الانتاجي خارج المحروقات .

إن العجز في حساب رأس المال والعمليات المالية الذي ما فتى يتوسع باستمرار منذ سنة 2002 الذي وصل إلى 11.22 مليار دولار . وفي سنة 2006 إثر التسديدات للدين الخارجي بلغت 10.93 مليار دولار لتلك السنة ،ويتسم التوسع في الاستثمارات الاجنبية بالاستمرار منذ سنة 2004 لاسيما وأن قيمة هذه الاستثمارات في 2006 تمثل ثلاث مرات المبلغ المسجل في 2003 ،وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى جاذبية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين .

تجدر الاشارة إلى أن سنة 2002 تعتبر المرة الأولى التي يكون فيها رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية موجبة وهذا تحت تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة ،حيث بلغت 2.33 مليار دولار سنة 2008 . بينما سجلت 2007 مبلغ 1.37 مليار دولار فقط كالاستثمارات الأجنبية المباشرة . واستمر هذا الفائض حتى 36.99 مليار دولار ،وشهدت سنة 2013 شحا يقدر بـ 0.134 مليار دولار وتزايدت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث انتقلت من 11.90 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من عشر أضعاف في سنة 2010 أي 162.22 مليار دولار وجاءت هذه الزيادات بفعل فائض في إ جمالي ميزان المدفوعات ،ووصلت في سنة 2013 إلى 194.01 مليار دولار .

2- تطور ميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2013)

عرف الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري خارج المحروقات رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة حيث كان يبلغ سنة 2000 رصيد 13.49 مليار دولار وسنة 2001 رصيد 12.61 مليار دولار وهو أقل عجز حققه هذا الميزان، وابتداءا من سنة 2002 أين حقق الميزان عجز يقدر ب 13.04 مليار دولار عرف ميزان

المدفوعات عجزا متزايدا حيث بلغ سنة 2013 قيمة 63.2 – مليار دولار وهو أكبر عجز عرفه ميزان المدفوعات خارج المحروقات طوال فترة الدراسة[1].

الشكل رقم (05) : تطور ميزان المدفوعات بالمحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة (2000—2013) .

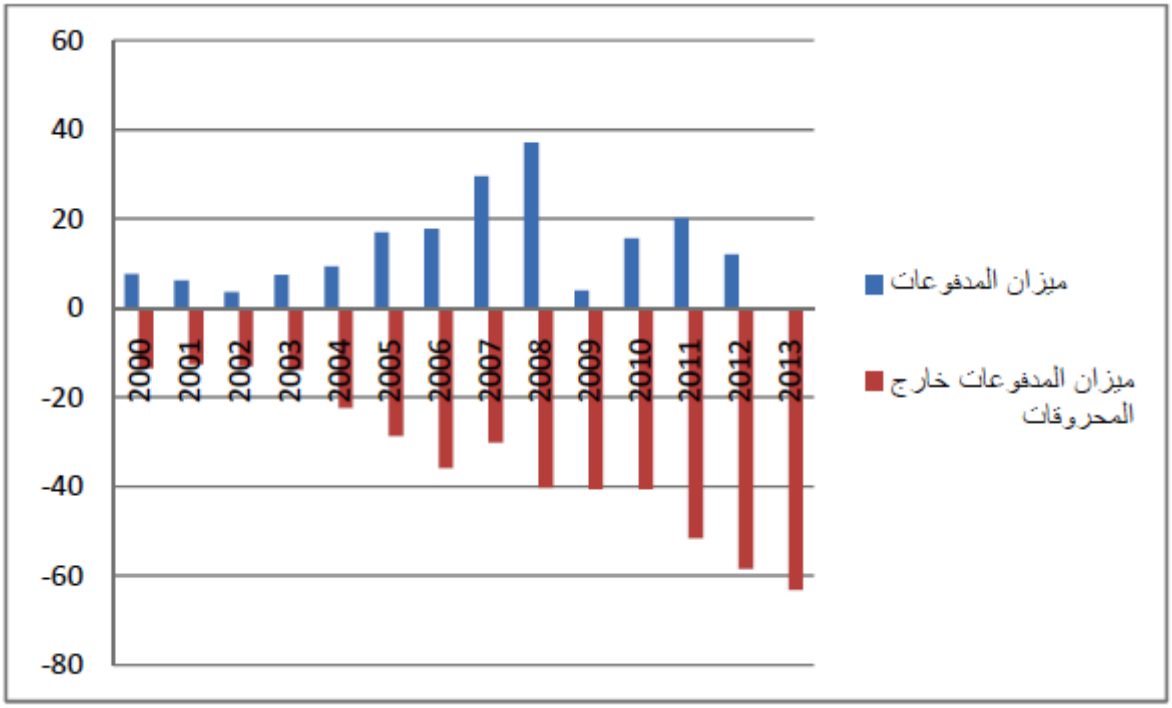

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على معطيات الجدول رقم : (02) و (03) .

المبحث الثالث: الآثار المحتملة على ميزان المدفوعات الجزائري

يعتمد التنبؤ بميزان المدفوعات ووضعيته على مدى القدرة على توفير المعلومات الاقتصادية وتحديد العلاقات السلوكية بين مختلف المجاميع الاقتصادية وبالنظر إلى حجم المتغيرات الداخلية في ميزان المدفوعات القادرة على التأثير فيه فان المعلومات المحتاج إليها ذات طبيعة غير متجانسة مصادرها متباينة وتنبع أهمية المعلومات الاقتصادية من كونها وسيلة الاستقراء التطورات المختلفة للمتغيرات الخارجية عن سيطرة البلد كأسعار الواردات ؛الصادرات والفائدة فضلا من كونها وسيلة التحديد الأهداف على ضوء الواقع و الإمكانيات.

[1]- قطاف اللويزة ،مرجع سابق ،ص126 .

المطلب الأول: مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات

يعترض إعداد ميزان مدفوعات الجزائر بعض الصعوبات منها:

- ضعف نظام المعلومات الاقتصادية الكلي وتأخر نظام الحسابات القومية ،حيث تتميز المعلومات الاقتصادية في الجزائر بالكثير من النسبية وعدم الدقة مما يجعل السياسات المبنية عليها تطرح الكثير من اعتبارات المصداقية
- صعوبة معرفة المتغيرات المؤثرة في سلوك المؤسسات وأداء ميزان المدفوعات الجزائري؛ يعتمد التنبؤ بصفة أساسية على مدى القدرة على تحديد المتغيرات المحددة لسلوك المؤسسات بما يساعد على نمذجتها وقد تتداخل هذه المتغيرات فيما بينها فقد يوثر حجم الواردات المحلية وأسعارها فضلا عن تأثيرأسعار الصرف عليها بالإضافةإلى مدى تشاؤم وتفاؤل الأعوان المتداخلين على مستوى الأسواق العالمية وباعتبار ميزان المدفوعات سجل شامل لمختلف التعاملات مع الخارج فانه يمكننا الإشارةإلى بعض المشكلات التي تعترض التنبؤ به على النحو التالي :

– صعوبة إدراك المتغير الأساسي الذي يتحكم في الحصيلة من النقد الأجنبي هل هو سعر النفط أم هذه المتغيرات جميعا وان كان الأمر كذلك فما هو حجم إسهام كل منها.

– صعوبة تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري أخذا بعين الاعتبار الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية [1].

المطلب الثاني : الآثار الايجابية لميزان المدفوعات الجزائري بعد الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة.

يعمل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على غرار العديد من الانعكاسات على ميزان المدفوعات والتي منها الجانب الايجابي وتتمثل فيما يلي:

توسع نطاق التبادل التجاري بين الجزائر والدول الاخرى وانفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بشكل اكبر بحيث تتمكن الصادرات الجزائرية من النفاذ بسهولة اسواق الدول الاعضاء في المنظمة لان الرسوم الجمركية ستكون منخفضة او ملغاة مع عدم التمييز في المعاملة بينها وبين منتجات اي عضو آخر على هذا فان الصادرات الجزائرية ستزداد الى الاسواق العالمية .

[1]- الجوزي جميلة ،مرجع سابق ،ص233 .

ان انضمام الجزائر للمنظمة سيحسن مناخ الاستثمار ويدعم برنامج الاصلاح الاقتصادي تنفذه الحكومات المتعاقبة لأنها ستجد نفسها ملزمة بتطبيق مبادئ المنظمة ومن ضمنها مبدا الشفافية و وضوح المنظمة و الاجراءات وتوفير الحماية اللازمة ؛ ومنها حماية الحقوق الملكية الفكرية وهو ما سوف يحفز الابتكار و الابداع مما يؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات .

إجراء إصلاحات كبيرة خاصة القانونية (قوانين متفق عليها دوليا) وهذا بفرض توفير محيط ملائم من اجل تحقيق السير الحسن لمجموعة من العوامل منها الاستثمار،الإنتاج ، التوزيع ، تبادل السلع ، الخدمات ، حقوق الملكية ،وكذلك رفع نظام التجارة الخارجية الجزائرية إلى مستوى مقبول دوليا.

يحق للدولة بموجب اتفاقيات المنظمة استخدام الوسائل المناسبة لحماية الاقتصاد الوطني من خطر المنافسة غير العادلة سواء تعلق الامر بحدوث اغراق من جانب بعض الدول ، او تقديم هده الدول دعما الى منتجاتها المصدرة ، وقد حدد الاتفاق الخاص بمكافحة الإغراق ، وشروط حدوث الإغراق ، وإجراءات الموجهة اللازمة له، كما وضع كذلك اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية للقواعد الخاصة بفرض رسوم تعويضية .

يحق للجزائر كدولة نامية ان تلجأ إلى تقييد إرادتها باستخدام تدابير غير جمركية سواء كانت تدابير وقيود كمية او حتى اختراق الحواجز الجمركية السابق الالتزام بها .

انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم في ظل سوق المشتركة ، وبذلك دخول المؤسسات الجزائرية في منافسة مع المؤسسات العالمية[1].

المطلب الثالث: الآثار السلبية لميزان المدفوعات الجزائري بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

باعتبار ان الجزائر لم تحصل بعد على عضوية في المنظمة العالمية للتجارة ، الا انه يمكن استنتاج سلبيات الانضمام لهذه المنظمة من خلال تجارب بعض البلدان العربية ذات الخصوصية المتشابهة مع الجزائر و التي هي عضو في المنظمة وعليه يمكن ايجاز هذه السلبيات فيما يلي :

- تزايد حدة المنافسة الاجنبية في السوق الجزائرية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الاسواق وهو ما سيؤثر سلبا على بعض الصناعات الوطنية لعدم قدرتها على المنافسة ، سواء كانت المنافسة سعرية او منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها .

[1]- قطاف لويزة ،مرجع سابق ،ص133 .

- بفعل هذه المنافسة سوف تضطر بعض المؤسسات الى غلق ابوابها وهوما يؤدي الى تزايد معدل البطالة خاصة في المدى القصير.
- إن تطبيق اتفاقية اجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة سوف يؤدي الى دخول الشركات الدولية للاقتصاد الوطني ومزاحمة الاستثمار الوطني وهنا ما يعني تزايد انشطة الدمج و الاستحواذ وانتشار الكيانات الكبرى المسيطرة على حركة الاستثمارات .
- سوف يؤدي تحرير قطاع الزراعة الى ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الزراعية و الغذائية في الجزائر، الامر الذي سيؤثر سلبا على أداء الميزان التجاري الجزائري .
- تنطوي جميع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على شرط المعاملة الوطنية وهو ما سيترتب عليه الغاء اي معاملة تفضيلية تمنحها الجزائر الى المنتجات الوطنية ، وهو ما يعني تركها دون حماية او تفضيل وهو ما ينعكس سلبا على استمرارها .
- تحرير قطاع الخدمات وفقا لجداول الالتزامات سوف يترتب عليه اختفاء بعض الأنشطة الخدماتية في المجالات التي لا تقوى على المنافسة ، خاصة ونحن نعلم أن هذا القطاع في الجزائر ضعيف
- سوف يترتب على استمرار التخفيضات الجمركية على الواردة الجبائية حيث بحيث يجب أن تنتبه الجزائر الى أهمية استغلال فرصة انضمامها الى المنظمة العالمية لتجارة ، كما عليها النهوض باقتصادها الهش قبل تحقيق الخطوة الأولىأيضا لا يجب النظر الى آثار الانضمام في الأجل القريب لأنها حتما ستكون سلبية ،بل يجب ضمان الاستفادة من الايجابيات على المدى البعيد[1].

المبحث الرابع :استراتيجية الجزائر نحو التقليل من الاثار السلبية لزيادة في تحسين اقتصادياتها

إن الحديث على مدى استفادة الجزائر من المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية و مواجهة آثارها السلبية لن يكون الا بالقيام بالعديد من الإصلاحات والاستراتيجيات التي تعمل على رفع الكفاءة القطاعات الاقتصادية وتطويرها وتحديثها.

[1]- قطاف لويزة ،مرجع سابق ،ص134و135 .

المطلب الاول : تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

قد أثبتت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من اجل مواكبة التطورات العالمية من خلال تنمية المنتجات المحلية والصادرات خارج قطاع المحروقات ويحرص صناع القرار في الجزائر على مسألة التفكير الاستراتيجي المتصلة بإيجاد بدائل تنموية كمصادر للحصول على العملة الصعبة و الحيلولة دون الوقوع في معضلة العقدة الهولندية (مطرقة تقلبات أسعار النفط ، سندان تذبذبات صرف العملات في البورصات العالمية).

ورغم العديد من الإصلاحات إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة في نمو خارج قطاع المحروقات إضافة الى الحوافز التي منحت للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إعادة أطر قانونية مميزة الا أن نتائجها لم ترقى الى المستوى المطلوب ، وكذلك البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة وبرنامج تأهيل الصناعي ميدا(1-2) في اطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث قدم مساعدات مالية وتقنية للمؤسسات الجزائرية وكل هذه الإصلاحات لتنمية الصادرات خارج المحروقات وتم ذلك باعتماد على استراتيجيات وطنية ترتكز على فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإعطاء الإضافة إلى قطاع المحروقات لكنها سجلت نتائج ضعيفة وذلك لغياب إستراتيجية واضحة ومتكاملة ومتناسقة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وجعلها رافد تنموي والتي تعتبر العثرة والعقبة التي تقف وراء عجز الاقتصاد الوطني على توفير منتجات قابلة للتصدير ولذلك لابد من دعم البرامج الإستراتيجية من طرف الدولة الجزائرية من كل الفاعلين الاقتصاديين من قريب أو من بعيد لزيادة من فعالية الأنشطة التصديرية [1].

المطلب الثاني : السعي الى تفعيل التجارة العربية البينية

إن الهدف الرئيسي تطوير وتوسيع التجارة العربية هو ان تقوم بدورها الطبيعي كمحرك للتنمية ومحفز للاستثمار من خلال تدابير و إجراءات جماعية مختلفة تتعلق بتوفير الاطر القانونية والهياكل التنظيمية للرفع من مستوى التبادل التجاري البيني وتكمن اهم وسائل تحقيق التكامل العربي وبالتالي تنمية التبادل التجاري وهذا ما تحتاج اليه التجارة العربية البينية مع دفعة قوية لتحقيق التقدم والتكامل الذي يسعى اليه كل عربي والجزائر خاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة وفي هذا السبيل نسوق بعرض المقترحات التي تساعد على تنمية التبادل التجاري العربي فيما يلي:

[1]- حميشة عبد الحميد ،دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة –دراسة حالة الجزائر - ،مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة – الجزائر ،2013 ،ص117 .

1- تطوير الهياكل الانتاجية:

على الرغم من التحولات الجذرية التي عرفتها الهياكل الانتاجية العربية وذلك خلال العقود الاخيرة والتي اسفرت على انتاج مجموعةمن السلع المصنعة ، والنصف مصنعة الا ان الوصول للأسواق كان محدودا والسبب في ذلك يعود الى الدول العربية لذا يستوجب تطوير أساليبالإنتاج باستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

2- إلغاء القيود والضوابط التي تحقق حركة التجارة العربية البينية

وهي القيود الجمركية وغير الجمركية بكل أنواعها لان إزالة مثل هذه العراقيل التي تعترض المبادلات التجارية في المراكز الحدودية والجمركية سيضمن أكثر سرعة انجاز للمعاملات ،بذلك يرفع حجم المبادلات التجارية وتنسق البيانات الاقتصادية والتشريعات المالية والصربيةوتسهيل انسياب رأس المال والاهتمام بالمشروعات الإنتاجية المشتركة[1].

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية

تتجه معظم اقتصاد العالم حاليا إلى نحو اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اداة دعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان خاصة منها النامية رغم ان الدول المتطورة كانت السباقة للاهتمام بإنشاء هذه المؤسسات وتبني برامج لترقيتها خاصة ان فترة الثمانينات من القرن الماضي شهدت عدة تغيرات في مجال المبادلات التجارية وظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواجهة لما تحمله من خصائص تستجيب لمتطلبات المرحلة وتلبي شروط النمو والتراكم فكان التوسع المذهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما للجزائر على غرار العديد من الدول النامية التي أدركتالأهمية التي تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والدور الذي يمكن ان تلعبه اقتصاديا واجتماعيا لذلك عملت على تسطير العديد من البرامج الخاصة بترقية وتأهيل هذا القطاع الحيوي.

برغم إن هذه المؤسسات لم تكن محددة في شكل واضح الا انها كانت حاضرة في سياسة التنمية بالجزائر منذ 1967 وعموما شهدت مجموعة من القوانين كانت تدعم المبادرة المحلية وتزيد من العزيمة التنافسية للمؤسسات الجزائرية في اطار التحولات الاقتصادية العميقة التي عرفتها الجزائر حيث اصبح هذا الاهتمام يشكل حجر في سياسة التنمية بإنشاء وزارة خاصة في جويلية 1993 حيث تم إصدار قانون ترقية الاستثمارات بالتركيز على التوجه الجديد للاقتصاد الوطني لكن هذا القانون شهد جهود البيئة الاقتصادية و الإدارية ويهدف تصحيح

[1]- بلقاسم طراد ،التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي – دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي ،مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة-الجزائر ،2013 ،ص64 .

الأوضاع تم إصدار مرسوم سنة 2001 خاص بتطوير الاستثمار وفي سنة 2005 أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج وطنيا لتأهيل هذه المؤسسات يقدمه 1مليار سنويا يمتد إلى غاية 2013 تحت إشراف الوكالة الوطنية لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تقييم هذا القطاع يعتبر الكثير من المهتمين إن العديد من الشركات الجزائرية ستحتفي بمجرد فتح السوق بصفة كلية.

وعليه فعلى السلطات العمومية بالجزائر الإسراع في تنفيذ تدابير قادرة على مواجهة مختلف الضغوطات و التكيف مع مختلف التحولات وهو ما يتحقق من خلال بناء نسيج صناعي متكامل على طريق الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر في نظرنا ضرورة حتمية.

فالتأهيل هو السبيل الكفيل بالرفع من قدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية وتحسين محيطها لمواجهة آثار العولمة وتحريك التنمية الاقتصادية حسب طبيعة ما يتميز به الاقتصاد الجزائري[1].

[1]- عثماني عياشة ،دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة ماجستير ،جامعة سطيف ،الجزائر ،2011 ،ص153

خلاصة الفصل الثاني

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يساعد على زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي ويؤدي إلى توفر الظروف المواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق بيئة تجارية أكثر انفتاحا وتحررا ولكن رغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر من اجل الانضمام إلاأن مسعى انضمامها لم يتحقق بعد.

ويبقى ميزان المدفوعات الجزائري في حالة متذبذبة أو بالأحرى في حالة سوء وهذا ناتج عن التبعية المفرطة لقطاع المحروقات والتي منها النفط الذي يقوم عليه اقتصاد الدولة.

وعليه فان الحديث على مدى استفادة ميزان المدفوعات الجزائري من مزايا التي تمنحها المنظمة ومواجهة آثارها السلبية لن يكون إلا باتخاذ إستراتيجية لتقليل منه والعمل على رفع الكفاءة القطاعات الاقتصادية وتطويرها وتحديثها وإعدادها لمرحلة الانفتاح والتحرر.

الخاتمـــــة

لقد استهدفت هذه الدراسة تبيين انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات لحالة الجزائر حيث تم التطرق في البداية الى مراحل والتطورات التي مرت بها اتفاقية الغات والتي دامت طيلة نصف قرن تقريبا ، وأشرفت خلالها على ثماني جولات ومفاوضات تجارية متعددة الأطراف كان آخرها جولة الاورغواي التاريخية التي بدأت في عام 1986، وانتهت في صدور بيان مراكش 1994 الذي يقر بإنشاء منظمة التجارة العالمية وقد استطاعت هذه لجولة ان تحقق تقدما ملموسا في بعض القطاعات التي لم تستطع الجولات السابقة أنتحرز أي تقدم فيها ،وكذلك معرفة وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة المفاوضات الانضمام للمنظمة التي لها أثار يمكن أن تنجر على ميزان مدفوعاتها وقد كانت الإشكالية المطروحة هي: ما هي الآثار المحتملة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات؟

وعليه فإن منظمة التجارة العالمية لو ربت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية وتجارة الغات ،أنشأت لحل المشاكل الاقتصادية العالمية في مجالات المبادلات التجارية والجدير بالذكر أن جهاز فض المنازعات في المنظمة أكثر فاعلية عما كان عليه في الغات .

لقد أنشأت منظمة التجارة العالمية وأوكلت لها مهمة إدارة العلاقات الدولية بين الدول وقد دعمت مسبقا بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتساهم في تحرير تجارة السلع والخدمات وتمويلها وفعليا قد ساهمت المنظمة في النهوض باقتصاديات الدول لاسيما النامية .

إن كل الفوائض التي حققها ميزان المدفوعات تعود لقطاع المحروقات وسوف يبقى ميزان المدفوعات على حاله أواسوا مما كان حيث تبقى كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات المرتبط بأسعار النفط ويبقى الشيءالايجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري

ويمكن القول إن تحسين أداء الاقتصاد مرهون ببساطة بأسعار المحروقات ،ولكن مع سعي الجزائر الانضمامإلى المنظمة العالمية لتجارة سوف يكون هناك احتمال ولو ضئيل بان يتحسن ميزان المدفوعات وتتخلص الجزائر من تبعيتها لسعر البرميل الواحد من النفط

ان التحسن في وضعية ميزان المدفوعات الجزائري لايعني بالضرورة الخروج من تبعيتهلقطاع المحروقات الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري فأي انخفاض لأسعار النفط سوف يتم العودة لأسوا من نقطة البداية

وذلك لتوسع الجزائر في وارداتها ومع سعي الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية سوف يكون هناك احتمال ولو ضئيل بان يتحسن ميزان المدفوعات وتتخلص الجزائر من تبعيتها لسعر البرميل من النفط .

إنانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيعكس أثار ايجابية وسلبية في حالة انضمام مؤكدة الوقوع في حين أن غالبية الآثار الايجابية احتمالية واقرب إلى الفرص التي يتسنى للجزائر الانتفاع بها أو لا يتسنى لها ذلك ،وعليه على الجزائر وضع إستراتيجية للحد والتقليل من الآثار السلبية الممكن حدوثها .

نتائج اختبار الفرضيات:

تم اختبار صحة الفرضيات التالية من عدمها على النحو التالي:

تنص الفرضية الأولى على إن الغات تحول إلى المنظمة العالمية للتجارة كان كحتمية لابد منها باعتبار أن الغات ظهرت فقط لتكون كبديل للمنظمة العالمية للتجارة باعتبار هذه الأخيرة قد رفضت من طرف الكونغرس الأمريكي فالغات مجر اتفاقية تكون مؤقتة حتى وان طالت فترت عملها و يأتي بعد ذلك دور المنظمة العالمية للتجارة لحل المشاكل المنبثقة عن الغات في تحرير التجارة الخارجيةوقد ثبتت من خلال فقدانها الثقة والركيزة التشريعية خاصة من الدول النامية وكذلك انهيار النظام الاشتراكي في دول شرق أوروبا مما أدى إلى إعادة النظر في قواعد النظام التجاري .

- تنص الفرضية الثانية على انه يعتبر ميزان المدفوعات المرآة الكاشفة للحالة الاقتصادية لكل دول العالم ،واهم خاصية لميزان المدفوعات الجزائري انه يعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية وقد ثبتت من خلال توضيحه الإحصائيات والبيانات التي يقف عندها كل اقتصاد دولة ويرجع سبب احتلال الإيرادات النفطية الدرجة الأولى وذلك لتبعية الاقتصاد لصادرات المحروقات .
- تنص الفرضية الثالثة على انه هناك العديد من الآثار الايجابية الناتجة عن الانضمام والكفيلة بتحقيق نمو والرفاهية على ميزان المدفوعات ولقد ثبتت من خلال توسع نطاق التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأخرى .
- تنص الفرضية الرابعة على إن سلبيات الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة سوف تؤدي إلى إحداث العجز في ميزان المدفوعات ولقد ثبتت من خلال تزايد حدة المنافسة الأجنبية في السوق الجزائرية ومزاحمة الاستثمار الوطني بدخول الشركات الدولية في الاقتصاد الوطني .

- تنص الفرضية الخامسة على انه يمكن للجزائر مواجهة الآثار السلبية وتعظيم الآثار الايجابية الناتجة عن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات عن طريق تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي والتجارة البينية وقد ثبتت من خلال الجهود الجبارة لدولة الجزائرية لتحسين أوضاعها الاقتصادية عن طريق تطوير الهياكل الإنتاجية وإلغاء القيود التي تحقق التجارة العربية البينية .

- **نتائج الدراسة:**

1- المنظمة العالمية للتجارة تعتبر من اصغر المنظمات العالمية سنا حيث تعتبر خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والغات

2- اكتمل الضلع الثالث لنظام الاقتصادي الدولي بانشاء المنظمة العالمية لتجارة،والتي أوكلت لها مهمة إدارة العلاقات التجارية بين الدول ،والتي صار عدد أعضائها 160 عضووهذا يعني أن القسم الأكبر للمبادلات التجارية يتم في إطارها وهذا أدى بعملية الانضمام إليها حتمية لكل الدول حتى تحفظ حقوقها وتستفيد من الامتيازات التي يحصل عليها الأعضاء

3- بقاء للجزائر خطوة واحدة من اجل الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة وذلك لضمان تحسن ايجابي ولو قليل على ميزان المدفوعات

4- في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يمكنها هذا من الاستفادة من مزايا عدة ولا ينفي أنها ستكون هناك أثار سلبية على اقتصادها .

5- تعتبر إستراتجية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات من الاستراتيجيات الأنسب لتحسن الاقتصاد الوطني .

توصيات الدراسة:

- على الجزائر وضع إستراتيجية حول تنمية الصناعات خارج قطاع المحروقات ،وتقديم كل الدعم لها إلى جانب الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الممنوحة خاصة للشباب حتى وان دعت الحاجة بالاستعانة بالخبرات الأجنبية .
- السعي إلى تفعيل المشاريع العربية المشتركة وكذلك الاستثمارات البينية كخطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي .
- ومعأن الجزائر تسعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة فعليها المصارعة في مواصلة بذل الجهود من اجل الوصول إلى الاندماج والتحرر الاقتصادي الأمر الذي يعود على ميزان المدفوعات بالتحسن

آفاق البحث:

بعد تناولنا لهذه المذكرة وسعيا منا لاستكمال البحث والدراسة حول منظمة التجارة العالمية توسعت آفاق دراستنا حول مواضيع نراها تساهم وتثري المعرفة العلمية و المتمثلة في الأتي :

- الآثار المحتملة من انضمام الجزائر للمنظمة العلمية للتجارة على التجارة الخارجية
- اثر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية على قطاع الخدمات
- التكتلات الإقليمية العربية كمدخل لمواجهة آثار الانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

قائمة المصادر المراجع

أولا – الكتب :

1- مندور أحمد: مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية ،بيروت،1990 .

2- دادي ناصر عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ،دار المحمدية ،الجزائر ،2003 .

3- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، سنة 2007.

4- حسين عوض الله زينب ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح، الاسكندرية، مصر ، سنة 2003 .

5- سعداوي سليم ،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ،دار ابن خلدون ،ط1 ،2008 .

6- سهيل حسين الفتلاوي ،منظمة التجارة العالمية ، دار الثقافة ، الاردن ،2006.

7- الشبلي طارق واخرون ،التجارة الخارجية،ط1 ،دار الصفاء للنشر ، عمان – الاردن ، 2001 .

8- عادل المهدي ،عولمة النظام الاقتصادي العالمي ،ومنظمة التجارة العالمية ،الدار اللبنانية المصرية ،2003 .

9- سيد أحمد عبد الرحمان ، الاقتصاديات ادلولية، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، سنة 2001.

10- عبد المطلب عبد الحميد ،الجات واليات منظمة التجارة العالمية ،الدار الجامعية ،مصر ،2003 .

11- أبو شرار علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي ،دار المسيرة ، ط1 ، الأردن ، 2007 .

12- بكري كامل ، الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2002.

13- شافعي محمد زكي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ،ط1 ،لبنان ،1989 .

14- دادي عدون ناصر ،انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة (الاهداف والعراقيل) ،العدد الثالث ،ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 ،ص ص 70-72.

15- نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي: المالية الدولية، دار المناهج ،ط1 ،الاردن ،2007، ص 69.

16- هوشيار معروف ،تحليل الاقتصاد الدولي ،ط1 ، دار جرير ، الأردن ، 2006 .

17- نزال العبادي عبد الناصر ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ،ط1 ،دا ر الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ، سنة 1990 .

ثانيا – المذكرات :

1- بالحبيب عبد الكمال ،اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزات التجاري –دراسة حالة الجزائر – مذكرة مصححة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التجارة الدولية ،المركز الجامعي ،غرداية ،2011 .

2- طراد بلقاسم ،التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي – دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي ،مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة-الجزائر ،2013 .

3- حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في عصر العولمة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، الجزائر ، 2006 .

4- حميشة عبد الحميد ،دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة –دراسة حالة الجزائر – ،مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة – الجزائر ،2013 .

5- محلوس زكية ،أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية ،مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية ،جامعة ورقلة – الجزائر ،2009/2008 .

6- سعودي محمد الطاهر ، أطروحة دكتورا ، تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة (الحتمية والرهانات) ،جامعة الأمير عبد القادر ،قسنطينة ،2004/2003 .

7- عياشة عثماني ،دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة ماجستير ،جامعة سطيف ،الجزائر ،2011.

8- قطاف لويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وآثارها في تحسن ميزان المدفوعات في الجزائر 2000، 2013، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، 2014.

9- العقريب كمال ، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية بكلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب – البليدة – الجزائر، 2005-2006.

10- مساوي وردة، عجز الموازنة العامة وأثره على ميزان المدفوعات حالة الجزائر للفترة (1990-2000) مذكرة ماجيستير جامعية المدية، الجزائر سنة 2012-2013.

ثالثا – الدوريات والمجلات :

1- الجوزي جميلة ، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ،مجلة الباحث،عدد11،جمعة الجزائر 2012.

2- علي بن أبي طالب عبد الرحمان محمود ،'مستقبل المفاوضات و تحرير التجارة في ظل منظمة العالمية للتجارة ،منشورات المنظمة العربية للتنمية ، القاهرة ،2009.

3- قويدري محمد ،انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية ،مجلة الباحث ،ورقلة ،الجزائر ،العدد 01 ،2009.

رابعا – المواقع الالكترونية :

1- .http://www.moqatel.com/openshare

2- . www.arado.org.ege

3- http://www.aps.dz

4- . www.wto.org

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	التسمية
الغات	الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات
OMC	المنظمة العالمية للتجارة